ندوة

تنمية الصادرات العربية المنعقدة فى القاهرة: ٤-٥ تشرين الثاني (نوفمبر ٢٠٠٠)

بتنظيم مشترك من جامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، والغرف التجارية العربية الأوربية المشتركة، عقدت فى مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة خلال الفترة من ٤-٥ تشرين الثانى (نوفمبر) ٢٠٠٠ ندوة تنمية الصادرات العربية تحت رعاية الأمين العام للجامعة. وشارك فى الندوة عدد كبير من مندوبى الحكومات العربية، كما شارك أيضاً ممثلون عن المنظمات الاقتصادية العربية وغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، والغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة، إلى جانب نخبة من رجال الأعمال العرب والأوربيين المعنيين بالتبادل التجارى العربى الأوربى.

وعقدت فى إطار الندوة خمس جلسات عمل تم فيها مناقشة الدراسات وأوراق العمل التى قدمها المحاضرون المنتدبون من الغرف والهيئات المشتركة. ونتيجة العروض التى قدمت والمناقشات التى دارت بشأنها توصلت الندوة إلى الأمور التالية:

أولاً: العلاقات التجارية العربية الأوربية فى إطار العولمة:

تبين للندوة أن العلاقات التجارية العربية الأوربية تأخذ الآن إطاراً أكثر التصاقاً بالمصالح الاقتصادية، وبالتالى فإنها مبنية بدرجة أكبر على الرغبة فى تحقيق منافع متبادلة للجانبين، تتصل بالجهود التنموية خاصة فى الدول العربية. وترى الندوة أن ثمة حاجة أكيدة لتحقيق قدر أكبر من التكافؤ فى هذا التبادل، خصوصاً وأن الميزان التجارى يميل بشكل واضح لصالح الجانب الأوربى. كما أن شروط التبادل تميل أيضاً لصالح أوربا، باعتبار أن أسعار الصادرات الأوربية تتزايد بنسبة أعلى من تزايد

أسعار السلع العربية المصدرة إلى أوربا.

ومن خلال الاستعراض المفصل للسلع المصدرة إلى أوربا اتضح أن الصادرات العربية هى فى الغالب مواد أولية أغلبها من البترول الخام ومنتجاته والغاز الطبيعى. وإلى جانب ذلك، هناك صادرات من السلع الوسيطة للاستعمال الصناعى وسلع غذائية مختلفة وخصوصاً الخضار والفواكه.

وبصورة عامة، لوحظ أن الصادرات العربية، وإن كانت ضئيلة، سواء من حيث نسبتها إلى مجمل المبادلات التجارية العربية الأوربية، أو من حيث قيمتها، فإنها تتكون من مختلف بنود التصنيف الدولى للتجارة، مما يؤكد تنوع الطاقات الإنتاجية فى البلاد العربية وإمكانية زيادة الصادرات فى المستقبل.

وقد أثبتت الدراسة المقدمة بهذا الخصوص أن هناك سلعاً عديدة لها قدرات تصديرية جيدة أثبتت إمكانية تزايدها. وتؤكد الندوة على أن ثمة حاجة أكيدة لتحسين سبل تسويق الصادرات العربية باعتبار أن الإنتاج وحده لا يكفى دون وجود استراتيجية واضحة المعالم للتسويق وفق الأساليب والمعايير المعتمدة فى أوربا.

كما تبين للندوة أن الشراكات العربية الأوربية توفر إطاراً جيداً لدخول الصادرات العربية إلى أسواق الاتحاد الأوربى وتشترط وجود مصلحة مشتركة للمصدر والمستورد من حيث تبادل المعرفة والخبرة وصولاً إلى تحقيق نمو اقتصادى متدافع بفعل التبادل التجارى، فضلاً عن معرفة قواعد وتقنيات التصدير على المستوى العالمى. وهذا يفترض ضرورة وضع استراتيجية تجارية محددة تأخذ بعين الاعتبار معرفة الأسواق المستهدفة وطلباتها بحيث يصدر إليها منتجات تتميز بحداثتها، ويتم الاتفاق على سياسة التسعير والتسليم بشأنها حسبما يرغب المستورد الأوربى.

ومن الأهمية أيضاً التأكيد على النواحي التشريعية التى تحكم

الشراكات العربية الأوربية وعلى النواحى التقنية الخاصة بها، وتدعو الغرف التجارية والصناعية العربية إلى الالتزام بالمعايير بالنسبة للإدارة على المستوى العالمى التى وضعت فى ISO 9000 المقرر إصدارها فى كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٠.

ثانياً: دور الصادرات فى التنمية الاقتصادية:

تؤكد الندوة على أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى تنمية المبادلات التجارية العربية وزيادة الاستثمارات العربية التى على أساسها يمكن أن يتزايد التبادل التجارى، فضلاً عن زيادة الاستثمارات الخارجية. وبحد ذاته، فإن هذا المشروع العربى يشكل نقطة ارتكاز مهمة للتعامل الأوربى مع العالم العربى، وفى نفس الوقت يوفر إطاراً للاستفادة من العولمة وتجنب سلبياتها. وترى الندوة ضرورة تفعيل دور المعلومات فى تحقيق زيادة أكبر فى تنمية التجارة.

وقد تم استعراض مختلف المشاكل والعقبات التى تواجه المبادلات التجارية العربية الأوربية، وتبين لها أن هناك عقبات موضوعية تتعلق بالبعد الجغرافى نسبياً أو بعدم وجود وسائل نقل مناسبة، كما أن هناك عقبات فنية تتصل بالمواصفات والمقاييس الخاصة بالسلع والتى كثيراً ما يكون لها دور كبير فى تعطيل فرص التبادل التجارى. وتؤكد الندوة على أهمية دراسة هذه العقبات والمشاكل ودعوة المصدرين العرب إلى تفهمها والعناية بها كى تكون قدرتهم أكبر على بلوغ الأسواق الأوربية.

ثالثاً: خصائص الأسواق الأوربية:

تبين للندوة من خلال العروض المقدمة عن السياسات التجارية للأسواق الأوربية، أن القوانين التى تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية تشدد على البنود الاجتماعية، وحماية البيئة وضمان الاستثمارات، وحرية الخدمات، وحماية الملكية الفكرية، وذلك فى ظل العولمة التى حررت

التجارة وأزالت القيود الجمركية وغير الجمركية.

وقد اتضح أن للاتحاد الأوربى سياستين مختلفتين إزاء الدول العربية، واحدة تجاه دول الخليج التى تحكمها اتفاقية التعاون المبرمة عام ١٩٨٨ التى لا تحتوى على مزايا تفضيلية وإنما تركز على التكنولوجيا والتعاون فى مجال البيئة والطاقة، علماً بأن هذه الاتفاقية مشروطة بإقامة اتحاد جمركى بين دول مجلس التعاون الخليجى العربى الذى سينشأ عام ٢٠٠٥. أما السياسة الأوربية الأخرى فتتعلق بالدول العربية المحيطة بالبحر المتوسط، والتى تحكمها اتفاقات تعاون ثنائية منذ أكثر من عشرين سنة، علماً بأن اتفاقية برشلونة عام ١٩٩٥ نصت على إبرام الشراكة الأورو ـ متوسطية التى تسعى إلى إنشاء منطقة تجارة حرة أوربية متوسطية عام ٢٠١٠.

وتبين أيضاً أن التصدير إلى أوربا لا يمكن أن يتنامى بشكل فعال دون اتباع استراتيجية خاصة تنتهجها المؤسسات المصدرة خصوصاً تلك المتواجدة فى البلاد العربية والتى غالباً ما تكون صغيرة أو متوسطة الحجم، ومثل هذه الاستراتيجيات لا يجوز اقتباسها من الشركات متعددة الجنسية باعتبار أن هذه الشركات تتوجه نحو الأسواق الكبيرة مثل أسواق أمريكا الشمالية وأوربا.

وقد تبين للندوة ضرورة أن تتضمن دراسات الجدوى الجوانب التسويقية وخصوصاً ما يتعلق باستهلاك السوق والقوة الشرائية للمستهلك وأساليب التسويق المتبعة، وذلك إلى جانب ما يتعلق بالقدرة الإنتاجية والنواحى الاستثمارية. وتؤكد الندوة على ضرورة التوجه نحو إنشاء شركات تتولى العمل مع المنتجين العرب على تطوير الأسواق والبضائع والمنتجات.

وتؤكد أيضاً على أهمية تصدير السلع المصنعة التى أصبحت تشكل عاملاً مهماً فى النمو الاقتصادى للبلاد العربية نظراً للطلب المتزايد عليها فى العالم، مما يؤدى إلى نمو أكثر

استقراراً للصادرات. وفى الوقت نفسه فإن النمو فى حصيلة الصادرات يؤدى إلى التوسع فى التخصص فى التصنيع وخلق فرص عمل جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وترى الندوة أن اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوربى سوف تفتح مجالات التعاون مع المستثمرين الأوربيين، من خلال التعاقد من الباطن (Subcontracting) وأن على الدول المعنية التركيز على إقامة مناطق صناعية تصديرية حرة (Export processing zones) تتمتع ببنيات صناعية حديثة ومراكز تدريب للعاملين مما يشجع الاتحاد الأوربى على إقامة مصانع إنتاج وتصدير فى الدول العربية.

وتشدد الندوة على ضرورة استفادة الشركات العربية الصغيرة والمتوسطة من البرامج لدى الاتحاد الأوربى والمشاركة فى الاجتماعات الثنائية فى إطار برامج الشراكة الأوربية (Med-partenariat) والشراكة بين الشركات (Med-enterprise) لمناقشة مختلف الأمور التى تعنيهم، مثل الواردات والصادرات ونقل التكنولوجيا والإبداع والمشاريع المشتركة والتعاون الصناعى.

رابعاً: وسائل تطوير الصادرات العربية:

أثنت الندوة على الجهود التى تبذلها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فى مجال تشجيع الاستثمار العربى والتجارة العربية البينية، ولا سيما فى إطار نظامى ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية.

وتؤكد فى نفس الوقت على أهمية تنظيم وتطوير النقل إلى الأسواق الأوربية، خاصة وأن هذا الموضوع بات يشكل ركناً أساسياً فى حساب الكلفة الإجمالية للبضاعة المصدرة، وترى أنه لابد من أن تقوم البلاد العربية بتحديث أسطولها البحرى من حيث النوعية والسرعة لتقليص مدة الشحن، فضلاً عن زيادة الاستثمارات فى الموانئ لجهة توفير أرصفة ومعدات متطورة ويد عاملة

كفوءة ذات إنتاجية عالية، إلى جانب تطوير أساليب عمل الجمارك لتحسين خدمات العابرين والمناولين. ولابد أن يكون المصنع والمصدر على علم باللوجستية المطلوبة للتصدير ومستخدماً للوسائل الحديثة لمعالجة المعلومات الخاصة بالبضائع بما في ذلك العمل بأنظمة المعلومات الإلكترونية.

وترى الندوة ضرورة إنشاء مجلس للشاحنين العرب للدفاع عن مصالحهم على غرار المجلس الأوربى الموحد الذى مقره بروكسل.

خامساً: دور الغرف المشتركة فى الترويج للصادرات العربية:

تؤكد الندوة على أهمية مؤسسات تنمية الصادرات العربية والمراكز التجارية العربية التى يساهم فيها القطاع العام ممثلاً بوزارة الصناعة والتجارة بالاشتراك مع غرف التجارة والصناعة.

وقد تبين للندوة أهمية مشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام فى إدارة هذه المؤسسات، علماً بأن القطاع العام يمنحها الدعم الحكومي والصبغة القانونية والمرونة الكافية لتنفيذ مشاريعها، بحيث يقوم القطاع الخاص بتوجيه نشاطات المؤسسات بما يخدم مصالحه وأهدافه حسب أولوياته. وتلافياً للازدواجية فى العمل، ترى الندوة فى هذا الصدد أنه من الضروري تحديد الأدوار الرئيسية للغرف ومؤسسات تنمية الصادرات خاصة فيما يتعلق بالنشاط التصديرى، وبحيث تقوم الغرف بالمشاركة مع الحكومات فى وضع أسس واستراتيجيات التجارة الخارجية، فى حين تقوم مؤسسات تنمية الصادرات بتنفيذ الخطط والمشاريع والبرامج المنبثقة عن تلك الاستراتيجيات.

وتؤكد الندوة أخيراً على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين مراكز تنمية الصادرات فى الوطن العربى فى سبيل تبادل المعلومات والخبرات، وتوثيق العلاقات فيما بينها.

عرض كتاب

العولمة المالية الاقتصاد السياسى لرأس المال المالى الدولى*

رمزى زكى

دار المستقبل العربى ــ
القاهرة ــ ١٩٩٩

يضم هذا الكتاب دراستين:

الأولى: تتعلق بتنظيرات الاقتصاد السياسى حول مسألة رأس المال المالى وتدويله مع التركيز على نشاط المضاربات باعتباره أحد السمات الرئيسية للرأسمالية المعاصرة.

الثانية: تتعلق بمسألة عولمة الأسواق المالية والبلاد النامية فى ضوء ما تحققه هذه العولمة من مزايا ومخاطر لتلك البلاد.

الدراسة الأولى:

تتناول رأسمالية المضاربات، فيستعرض الكاتب النظريات التى بدأت منذ عام ١٩١٠ عن العولمة المالية. وكان المفكر النمساوى رودلف هلفردنج أول من قدم محاولة لتفسير علمى للرأسمالية الحديثة وهى ظاهرة تركز رأس المال. وتتجلى فى إلغاء المنافسة الكاملة وظهور الاحتكارات، ووجود ارتباط قوى بين رأس المال الذى فى حوزة البنوك وبين الصناعة.

كما تطرق هلفردنج إلى بحث العلاقة بين البنوك والأسواق المالية وانتهى إلى وقوع هذه الأسواق تحت سيطرة البنوك، كما ربط بين الاحتكار وظاهرة فائض رؤوس الأموال. فالاحتكارات تحقق معدلات عالية من الربح الذى يتدفق على البنوك، ولكنها تبطئ من استخدام رؤوس الأموال مما يؤدى إلى تزايد حجم فائض الأموال التى تبحث عن التراكم ويكون الحل هو تصدير رأس المال.

ثم ربط بين ظاهرة تصدير رؤوس الأموال وقانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور فى المدى الطويل، وبالتالى لابد من تصدير رؤوس الأموال من البلاد الصناعية إلى البلاد

* عرض: سهير إبراهيم، كلية التجارة ــ جامعة الأزهر

الأخرى لأنه من الممكن تشغيلها بمعدلات أعلى للربح في الخارج. ويستغل الرأسماليون لتنفيذ هذا التصدير واقتحام مجالات الاستثمار عبر البحار سياسات التعصب والقوة التى أدت إلى خلق الإمبراطوريات الاستعمارية.

ثم تناول المؤلف تحليل روزا لوكسمبرج لتناقضات نمط الإنتاج الرأسمالى عام ١٩١٣ والتى أوضحت أن التناقض الرئيسى للنظام الرأسمالى هو التناقض بين قدرة هذا النظام اللامحدودة لتوسع قوى الإنتاج وبين القدرة المحدودة على التصريف بسبب علاقات التوزيع، وهو الأمر الذى يهدد النظام بالأزمات المتلاحقة. ولاشك أن مشكلة فائض الإنتاج في النظام الرأسمالى تتطلب حلاً خارجياً عن دائرة الاقتصاد الوطنى وفى بيئات لم تتحول بعد إلى النظام الرأسمالى. وانتهت روزا لوكسمبرج إلى أن التوسع الخارجى للنظام الرأسمالى وإخضاعه البلاد الأقل تقدماً فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، قد أضاف إلى حد بعيد إلى الميل المتأصل للرأسمالية نحو الركود والبطالة والأزمات.

ويرى بوخارين أن تصدير رأس المال يخلق الشروط الملائمة لصناعة البلدان صاحبة رأس المال المصدر. وكان من أوائل من تحدثوا عن تكامل الأسواق المالية العالمية حينما ذكر أن تصدير رأس المال يؤدى إلى ميل معدل الربح وسعر الفائدة إلى التعادل على الصعيد العالمى. وهذا يمثل اليوم أحد المعايير المهمة التى يستند إليها منظرو العولمة المالية للدلالة على مدى عملية اندماج وتكامل الأسواق المالية العالمية.

أما لينين فقد اعتمد في كتابه الذى صدر عام ١٩١٦ على تحليل كل من هلفردنج وبوخارين. واعتبر أن اندماج وانصهار رأس المال المصرفى ورأس المال الصناعى هو أحد السمات الأساسية للإمبريالية، بل أن تصدير رأس المال للخارج هو السبيل الرئيسى لتوسيع نطاق الصادرات السلعية وكسب الأسواق الجديدة. وأن تصدير رأس المال

يحول الدول الإمبريالية إلى دول ريعية. كما شارك كل من هلفردنج وبوخارين فى الرأى القائل بأن ظهور الاحتكارات الدولية هو نتاج طبيعى لتصدير رأس المال.

ثم يلقى المؤلف إطلالة سريعة على الحركات الدولية لرؤوس الأموال الأجنبية ويرى أن الزيادة الكبيرة التى حدثت فى تصدير رأس المال من البلدان الصناعية إلى الخارج فى تلك الفترة ارتبطت بتحول هذه البلدان من مرحلة المنافسة إلى مرحلة الاحتكار.

منذ عام ١٩٤٧ أصبحت مشكلات النمو الاقتصادى والتقدم الفنى والإنتاجية والاحتكار فى العلاقات الدولية من أهم القضايا التى ركز عليها الاقتصاديون خلال تلك الفترة. ويبرز المؤلف الكتابات الجديدة التى تناولت التوازن الاقتصادى والفائض فى النظام الرأسمالي، وأهمها ما قدمته جوان روبنسون عام ١٩٥٦ عن التناقضات ومواطن الضعف فى النظام الرأسمالى فى المرحلة الاحتكارية. وأثبتت أن الاحتكارات عقبة أساسية فى وجه النمو وجذب النظام إلى الركود.

ولم تحاول روبنسون أن تجد مخرجاً للأزمة عن طريق تصدير فائض رؤوس الأموال للخارج، وإنما بزيادة نصيب الأجور من الدخل القومى. وانتهت إلى ضرورة وجود صيغة للتعاون بين ممثلى الاحتكارات ونقابات العمال للاتفاق طواعية على زيادة الأجور لمواجهة مشكلة فائض الإنتاج.

هذا وخلال الفترة من ١٩٤٥-١٩٧٠ ساد الازدهار الاقتصادى فى مختلف بلدان العالم سواء الصناعية المتقدمة أو التى كانت اشتراكية أو البلاد النامية، وتراجع النقاش حول مشكلات فائض رؤوس الأموال وإشكاليات تصديره وقلت هذه الأزمات الدورية للرأسمالية.

إلا أن الأوضاع كما يرى المؤلف قد انقلبت بالدخول فى حقبة السبعينات من القرن العشرين، وأصبحت هذه الحقبة تمثل نقطة تحول حرجة فى تاريخ الاقتصاد المعاصر

لما حدث فيها من تغيرات هامة على الصعيدين المحلى والعالمى.

فعلى الصعيد العالمى:

بدأ نظام النقد الدولى ينهار بعد توقف الولايات المتحدة عن تحويل الدولارات إلى ذهب وبدأ العالم يدخل مرحلة تقويم العملة وانتهى عصر ثبات الأسعار. كما بدأت دول الأوبك فى زيادة الأسعار العالمية للنفط عام ١٩٧٣، وتغير توزيع الدخل العالمى لصالح الدول النفطية. ومن جهة أخرى ظهرت أزمة الفوائض النفطية وتزايد عجز ميزان المدفوعات فى دول كثيرة، كذلك زاد النشاط الإنتاجى للشركات عابرة الجنسيات، وتزايد الوزن النسبى لاقتصادات أوروبا واليابان والدول الآسيوية حديثة التصنيع.

وعلى الصعيد الداخلى:

دخلت الاقتصادات الرأسمالية منذ بداية السبعينات فى أزمة هيكلية طويلة المدى أهم معالمها ظهور الركود التضخمى، والدخول فى مرحلة كساد طويلة المدى، وتدهور معدلات الربح، وظهور، مشكلة فوائض الأموال.

كذلك كان ظهور مشكلة الفوائض النفطية وفوائض رؤوس الأموال داخل البلدان الصناعية مع الفوائض المتجهة إلى سوق الدولار الأوروبى فى الوقت الذى عم فيه الكساد والبطالة والتضخم، هو المناخ الذى ولدت فيه الاتجاهات الجديدة الربوية والمضاربية لرأس المال الدولى. وأصبحت مهمة هذا الرأسمال تعبئة الفوائض وإقراضها للدول النامية التى كانت اشتراكية لتمكينها من سد العجز فى موازين المدفوعات التى تفاقمت. وتقاضت من وراء هذا الإقراض معدلات فوائد عالية وصلت فى الثمانينات إلى ٢٠% سنوياً.

وخلال حقبتى السبعينات والثمانينات نجح رأس المال الدولى فى إيقاع هذه البلاد فى فخ المديونية. ثم حدث على مشارف الثمانينات انتقال عكسي للموارد بمعنى أن مبالغ خدمة الدين أصبحت تفوق حجم الاقتراض الجديد. ولذلك حقق رأس

المال الدولى ما كانت تحققه الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى نهب الفائض الاقتصادى فى الدول النامية.

وفى الفترة ما بين ١٩٧٣-١٩٨٢ حدثت تدفقات مالية هائلة من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية قامت بها البنوك دولية النشاط. وقد تعاظمت حركة التدفقات مع تصاعد سيطرة الأفكار الليبرالية وتحت تأثير إزالة القيود التى كانت مفروضة على نشاط البنوك التجارية فى هذا المجال، وهكذا توسعت شبكة البنوك التجارية دولية النشاط وزادت فروعها فى مختلف أنحاء العالم.

أما الدراسة الثانية فتتعلق بمسألة عولمة الأسواق المالية للبلاد النامية. فتتعرض لهذه الظاهرة من حيث حجمها وتطوراتها والعوامل المفسرة لها والفرص التى توفرها للبلاد النامية والمحاذير التى ينبغى التنبيه لها فى ضوء الخبرة العلمية والعملية.

ظهور العولمة المالية:

يذكر المؤلف أن العالم قد عزز ضغوط الأخذ بالعولمة المالية منذ عقد السبعينات، ودخل مرحلة جديدة وحاسمة للعولمة، تعاظمت فيها ظاهرة التدويل المطرد على كافة الأصعدة الإنتاجية والتسويقية والتكنولوجية والإعلامية. وظهر الدور القائد للنشاط الاقتصادى من جانب الشركات متعدية الجنسيات فى مختلف أنحاء العالم، والتى تسيطر الآن على شطر كبير من عمليات إنتاج وتمويل وتوزيع الدخل العالمى.

وفى ظل هذه الأجواء كانت هناك عوامل ضاغطة فى اتجاه عمليات التحرر المالى، وإلغاء القيود على حركة رأس المال، وعولمة الأسواق المالية والمحلية، وتعزيز ترابطها مع الخارج فى عقدى السبعينات والثمانينات. كما قامت البلاد النامية والتى كانت اشتراكية بفتح حساباتها الرأسمالية، ومد جسور متنوعة بين أسواقها المالية المحلية والعالم الخارجى. وكان ذلك تحت

ضغط من الدائنين وصندوق النقد الدولى لإعادة جدولة الديون ومنح القروض الجديدة.

وهكذا أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطاً وتكاملاً فى العقد التاسع من القرن العشرين. وحدثت قفزة هائلة فى التدفقات المالية بين تلك الأسواق من حيث تطور حجم المعاملات عبر الحدود فى الأسهم والسندات فى البلدان الصناعية المتقدمة ومن حيث تطور تداول النقد الأجنبى فى الأسواق.

ويحدد المؤلف عدداً من العوامل المفسرة لتسارع العولمة المالية وأهمها:

صعود الرأسمالية المالية:

ويقصد بها الهيمنة المتزايدة التى يمارسها رأس المال المالى المتجسد فى صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية. فنتيجة للنمو الكبير فى رأس المال المالى وتنوع أنشطته وزيادة تركزه خضعت له جميع القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والخدمات.

وأصبحت معدلات الربح فيه تزيد أضعاف معدلات الربح التى تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقى. وبالتالى انفصلت حركة رأس المال فى الأسواق المالية عن حركة التجارة الدولية وأصبح لها استقلالها. أدى هذا الصعود أيضاً إلى استقلال الثروة المالية عن الثروة العينية، وانفصال دائرة العلاقات النقدية عن الدائرة الحقيقية للاقتصاد الوطنى.

ظهور فائض نسبى كبير لرؤوس الأموال:

فلقد عكس النمو الكبير فى تدفقات رؤوس الأموال الدولية فى ضوء عولمة الأسواق المالية أحجاماً ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التى ضاقت أسواقها الوطنية عن استيعابها فراحت تبحث عن فرص أفضل للاستثمار. والجديد هنا هو تعاظم حجم هذه الظاهرة بمعدلات فلكية وتنوع الأدوات المالية التى تتجسد فيها.

ظهور الابتكارات المالية:

ارتبط نمو العولمة المالية بكم هائل من الابتكارات المالية لاستقطاب المستثمرين. فإلى جانب الأدوات التقليدية مثل الأسهم والسندات التى تعددت وتنوعت أشكالها وجدت المشتقات التى تتعامل مع المستقبل مثل المبادلات، والمستقبليات، والسقف والقاعدة، والخيارات ... الخ. ولقد أتاحت هذه الابتكارات مساحة واسعة من الاختيار للمستثمرين وظهرت نتيجة للظروف غير المستقرة لأسواق الصرف الأجنبى وأسعار الفائدة، ولتأمين حماية المستثمرين ضد هذه الأفكار.

التقدم التكنولوجى:

لقب التقدم التكنولوجى الهائل فى مجال الاتصالات والمعلومات عبر أجهزة الكمبيوتر والفضائيات وشبكة الإنترنت دوراً بالغ الخطورة فى اندماج وتكامل الأسواق المالية وتم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق المختلفة وانخفضت تكلفة الاتصالات مما كان له أثر كبير فى زيادة سرعة حركة الأموال من سوق لآخر.

نمو سوق السندات:

فى التسعينات حدث ما يشبه الانفجار فى سوق السندات بازدياد الطلب على الأموال التى توفرها ووصلت قيمة السندات المتداولة فى الأسواق العالمية فى بداية عام ١٩٩٨ إلى ٣,٧ تريليون دولار أمريكى وهو ما يزيد على ٦ أضعاف قيمتها عام ١٩٨٥ ولم يكن هذا النمو قاصراً على أسواق البلدان الصناعية بل وأيضاً البلاد النامية وخاصة بلدان جنوب شرقى آسيا.

الخصخصة:

وقد لعبت دوراً كبيراً فى توسيع نطاق العولمة وخاصة فى ضوء عمليات التحرر المالى والدولى فى الدول التى توجد بها برامج واسعة للخصخصة والتى سمحت للأجانب بتملك هذه الشركات أو المساهمة فى ملكيتها. وقد شارك المستثمرون الأجانب فى تنفيذ برامج كثيرة للخصخصة فى البلاد التى كانت

اشتراكية أو بعض البلاد النامية ومن هنا فثمة علاقة وثيقة بين زيادة تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى بعض الأسواق المالية وبرامج الخصخصة الموجودة فى أسواق هذه البلاد.

كذلك تمت عمليات شراء الأجانب لمشروعات القطاع العام المخصخصة.

ويبرز المؤلف أخيراً المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية:

أثبتت التجربة أن العولمة المالية فى حالة البلاد النامية كثيراً ما أدت إلى حدوث أزمات مالية مكلفة مثل أزمة المكسيك ١٩٩٤، ودول جنوب شرقى آسيا ١٩٩٧، والبرازيل وروسيا عام ١٩٩٩. ويرى خبراء الصندوق أن تلك المخاطر والأزمات يمكن تجنبها بقدر من قواعد التنظيم والتحوطية وتعزيز سلامة المؤسسات المالية. إلا أن ذلك إذا أمكن تحقيقه فى البلاد الصناعية المتقدمة يكاد يكون مستحيلاً فى البلاد النامية، بسبب ضعف نموها الاقتصادى، وخلل علاقاتها الاقتصادية الدولية، وكثرة تعرضها للصدمات الخارجية.

وأهم مخاطر عولمة الأسواق المالية فى البلاد النامية هى:

- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال.
- مخاطر تعرض البنوك للأزمات.
- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة.
- هروب الأموال الوطنية للخارج.
- دخول الأموال القذرة.
- إضعاف السيادة الوطنية فى مجال السياسة النقدية.

والخلاصة كما يرى المؤلف هى أن العولمة المالية ليست شأنا يؤخذ كله أو يترك كله. فهناك إمكانيات عديدة للتعامل معها ويمكن لكل دولة أن تتحرك على طريق العولمة بالقدر الذى تمليه ظروفها الخاصة والمشكلات التى تواجهها والأهداف التى تتطلع إليها، وبحيث يمكن تعظيم منافعها وتجنب مخاطرها وانعكاساتها الضارة على الاقتصاد الوطنى.

مقال

البنك الدولى: ممارسات قمعية وسيطرة أمريكية

ترجمة وإعداد: محيّا زيتون*

نتناول فيما يلى ترجمة شبه كاملة (مع بعض الاختصارات ووضع عناوين للفقرات) لمقال بالغ الأهمية كتبه Robert Wade بعنوان Showdown at the World Bank فى عدد يناير/ فبراير ٢٠٠١ من مجلة New Left Review التى تصدر فى بريطانيا. ويكشف المقال عن حقائق خطيرة حول ممارسات البنك الدولى وعلاقته بالسياسة الأمريكية. ويحمل المقال أيضاً دروساً وعظات للنخبة المصرية والعربية التي تستميت دفاعاً عن سياسات البنك، وتسعى وراء مشروعاته البحثيه ومناصبه البراقة. ويبدأ المقال بالانتقادات التى وجهها جوزيف ستجلتز Joseph Stiglitz كبير اقتصادى البنك الدولى (وقتئذ) لسياسات الصندوق تجاه أزمة شرق آسيا.

انتقادات ستجلتز لسياسات الصندوق

كتب ستنجلتز مقالاً فى أبريل ٢٠٠٠ ذكر فيه أن اجتماع صندوق النقد الدولى الذى أوشك على الانعقاد، سوف يجلب إلى واشنطن عدداً كبيراً من نفس المتظاهرين الذين وقفوا ضد منظمة التجارة العالمية فى سياتل. ويرى هؤلاء المتظاهرون أن علاج صندوق النقد الدولى عادة ما يؤدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية. ويحول النمو البطىء إلى انكماش، والانكماش إلى كساد. ويتفق معهم ستجلتز في ذلك. فبصفته كبير اقتصادى البنك الدولى منذ ١٩٩٦، وعاصر أكبر أزمة اقتصادية عالمية خلال نصف قرن، عرف عن قرب رد فعل صندوق النقد الدولى بالتشاور مع وزارة الخزانة الأمريكية، وهو الرد الذى أثار حفيظته.

ويستمر ستجلتز فى نقده. ويشير إلى أن دول منطقة شرق آسيا

* أستاذة الاقتصاد ـ كلية التجارة ـ جامعة الأزهر.

حررت أسواق رأس المال فى مطلع التسعينات ليس بسبب حاجتهم لجذب رؤوس أموال جديدة – فقد كان معدل الادخار وقتئذ ٣٠% أو أكثر – ولكن تم ذلك استجابة للضغوط الدولية وبالذات من الخزانة الأمريكية.

وفى تايلاند حدثت تدفقات هائلة من رأس المال قصير الأجل، وهو رأس المال الذى يسعى لتحقيق أعلى وأسرع عائد (ربما فى الشهر التالى أو حتى فى اليوم التالى) وذلك فى مقابل الاستثمار طويل الأجل فى إقامة المصانع مثلاً. وقد ساهم ذلك فى اشتعال فورة الاستثمار العقارى. وفى عام ١٩٩٧ عندما عادت هذه الأموال الساخنة للخارج مرة أخرى، انفجوت الفقاعة، وانهار سوق المال. وقد انسحبت البنوك اليابانية وغيرها من المستثمرين ليس فقط من تايلاند وإنما من اقتصادات دول المنطقة الأخرى. وبذلك تفاقمت الأزمة.

أما رد فعل الصندوق فقد انصب على نفس السياسات المالية والنقدية الانكماشية فى تايلاند، كما فعل من قبل فى أمريكا اللاتينية خلال عقد الثمانينات. وبذلك فإن الصندوق يقدم نفس العلاج لكل دولة يصيب اقتصادها الوهن والتى تأتى ساعية لمساعدته.

ويرى ستجلتز أيضاً أن دول شرق آسيا تحظى بالفعل بفائض ميزانية، وأن هذا الفائض ساهم فى وجود عجز فى الاستثمار فى قطاعات مهمة فى الاقتصاد مثل التعليم والبنية الأساسية. وأن السياسات الانكماشية للبنك الدولى ستزيد من حدة المشكلة. كما أن ارتفاع معدلات الفائدة شكلت عبئاً ثقيلاً على المشروعات المحلية مما أسرع بعمليات إفلاسها. أما الحد من الإنفاق العام فقد ترتب عليه مزيد من الانكماش فى الاقتصاد. وفى إندونيسيا عندما ارتفعت معدلات البطالة إلى عشرة أمثالها، وتدنت الأجور الحقيقية، طالب الصندوق الحكومة الإندونيسية بخفض دعم الغذاء والطاقة. وترتب على هذه السياسات تفكك النسيج الاجتماعى وتزايد حدة العنف.

وكان ستجلتز متأكداً من مصدر هذه السياسات . فبناء أسواق حرة لرأس المال فى الاقتصاد العالمى، كان دائماً يمثل وبعبارات مسئولى الخزانة الأمريكية، الأولوية الأولى للخزانة. ولذلك كان لابد أن يتساءل: **هل تدفع الولايات المتحدة والصندوق بهذه السياسات رغبة في مساعدة دول شرق آسيا، أم لأنها تخدم المصالح المالية للولايات المتحدة والدول الصناعية؟.**

مبدأ التوسع والسوق الحرة:

هدف رئيسى للسياسة الاقتصادية فى الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية كان القبول العالمى لعقيدة السوق الحرة، وأن التدفق الحر للسلع والخدمات ورأس المال يحقق المنفعة لجميع الأطراف. وأن المشروعات يجب أن تدار بهدف تعظيم العائد للمساهمين. وإن الحكومة يجب أن تتدخل فقط فى حالات فشل السوق شديدة الوضوح. وأن تمكنت الولايات المتحدة من إقناع النخبة أو الفئة ذات النفوذ فى مجتمعات العالم المختلفة بأن تتبنى هذه الأهداف، وتسعى لتحقيقها بنفسها، فإنها تكون قد تمكنّت من تحقيق أهداف سياساتها الاقتصادية الخارجية بتكلفة أقل كثيراً، وبفعالية أعلى كثيراً، عما إذا سعت لتحقيق ذلك من خلال المفاوضات أو الإجبار. وبمجرد قبول النخبة المحلية لفكرة المنافع المشتركة للتجارة الحرة وحرية رأس المال، يمكنها كبت أصوات منتقدى السوق الحرة بدعوى أنهم يدافعون عن مصالح خاصة، على حساب المصلحة الوطنية!!

البنك الدولى أداة للسياسة الأمريكية:

المنظمات الاقتصادية متعددة الأطراف ــ خاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ــ يعتبران آليتين مهمتين لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية. وتواجه الولايات المتحدة هنا مشكلة ما. فهى من ناحية ترغب فى أن تسعى هذه المنظمات بجدية فائقة لتحقيق أهداف سياسات السوق الحرة، وبالتالى عليها أن تتأكد من أن إجراءات التعيين فى الوظائف الرئيسية تضمن توظيف أفراد يدينون

بالولاء لهذه السياسات. ومن ناحية أخرى فإن مؤسسات بريتون وودز يجب أن تبدو فى مظهر الذى يتخذ سياسات وفقاً لرغبات الحكومات الأعضاء، وليس وفقاً لما تمليه الخزانة الأمريكية. فبدون هذا المظهر قد تخسر هذه المؤسسات شرعيتها كمؤسسات متعددة الأطراف، مما يعنى فى النهاية ضعف فعاليتها فى تحقيق أهداف الخزانة الأمريكية.

ويعد البنك الدولى آلية مهمة يتم من خلالها رسم السياسات ونقل التأثير الأمريكى على المجتمعات النامية إلى موقع التنفيذ. لذلك تمارس عليه الولايات المتحدة تحكماً مؤسسياً حازماً وإن كان غير مباشر. ورئيس البنك الدولى يتم اختياره عملياً بواسطة الولايات المتحدة، التى تتمتع بنسبة ١٧% من الأصوات مقابل ٦% لليابان، ٤,٧% لألمانيا. وهى أيضاً الدولة العضو الوحيد الذى يستطيع ممارسة حق الفيتو فى قضايا رئيسية مختلفة. وتساهم بأكبر نصيب فى وكالة التنمية الدولية International Development Agency وهى فرع البنك المختص بالقروض الميسرة المخصصة لإقراض أفقر الدول. والكونجرس الأمريكى وحده من بين الأعضاء التشريعيين، يتولى اعتماد، ليس فقط طلبات المساعدة المقدمة للوكالة، ولكن أيضاً الأموال التى يتم صرفها سنوياً. وبذلك تصبح الفرصة سانحة تماماً لجهات التشريع الأمريكية وحلفائها لفرض الشروط الخاصة بهم.

علاوة على ذلك فإن الفكر الأمريكى حول دور الحكومات والأسواق هو الذى يشكل المحور الرئيسى فى جميع ندوات ومحاورات البنك الدولى، وليس فكر أوروبا أو اليابان أو الدول النامية. والغالبية العظمى من الخبراء الاقتصاديين بالبنك أياً كانت جنسياتهم، حاصلون على مؤهلاتهم العليا من الجامعات الأمريكية. وحتى فى موقع البنك فى العاصمة واشنطن (بالقرب من البيت الأبيض) ما يساعد على اختراق التوجهات الأمريكية لعقول خبراء البنك الذين يقرأون صحف أمريكية، ويشاهدون التليفزيون الأمريكى،

ويستخدمون فى تعاملاتهم اللهجة الإنجليزية الأمريكية.

ويرى بعض المقربين أن أية إشارة بعدم الرضا من جانب المدير التنفيذى للولايات المتحدة له تأثير ملحوظ على قيادة البنك وخبرائه. سواء كانت هذه الإشارة تمثل شكوى صريحة، أو مجرد طلب من جانب المدير التنفيذى لمعلومات حول مشكلة ما. هذا وينبغى الملاحظة أيضاً أن الولايات المتحدة نادراً ما تلجأ إلى التدخل الصريح، وتفضل التأثير غير المباشر الذى تضمن من خلاله أن كبار موظفى البنك الذين يتخذون توجهات معارضة لرغبات الخزانة الأمريكية يمكن إسكاتهم أ والاستغناء عنهم كلية.

أهمية كبير اقتصادىّ البنك:

لأن البنك الدولى يعد وسيلة لنشر الفكر الأنجلو ساكسونى حول كيفية إدارة الاقتصاد، وليس مجرد مصدراً للإقراض يمنح أحياناً ويكبح أحياناً أخرى، يصبح منصب كبير اقتصادىّ البنك من أهم الأدوار بهذا الخصوص. فمشروعية البنك تقوم على الادعاء بأن نصائح البنك وتوصياته تستند بشكل علمى على أفضل الدراسات الفنية. وهو أيضاً نفس الادعاء الذى تقدمه حكومات الدول المقترضة عندما تفرض سياسات البنك على مجتمعاتها غير الراغبة فى هذه السياسات. ويمارس كبير الاقتصاديين تأثيراً كبيراً على نوعية الدراسات التى تتم، ومن يقوم بها، بل وأيضاً يمتد التأثير إلى الأدلة المستخدمة، والنتائج التى يتم التوصل إليها، وكيف يتم الإعلان عنها ونشرها.

لذلك عندما بدأ ستجلتز فى توجيه النقد لسياسات الصندوق والبنك الدولى فيما يتعلق بسياساتهما تجاه أزمة شرق آسيا، بل ونصح الحكومة الأثيوبية حول كيفية مقاومة مطالبة الصندوق لها بفتح أسواقها ونظامها المالى، كان رد فعل الخزانة الأمريكية لهذه الأمور قوياً. فقد طلب سمرز Summers من رئيس البنك الدولى جيمس ولفنسون عزل ستجلتز من وظيفته ككبير للاقتصاديين.

وكان ولفنسون متردداً فى البداية لعدة اعتبارات متناقضة؛ فقد كان ستجلتز يتمتع بمكانة عالية فى العالم الخارجى، وكان ولفنسون نفسه متعاطفاً مع بعض أفكار ستجلتز. هذا فى حين كانت علاقة ولفنسون بالخزانة وبسمرز بالتحديد عاصفة. وقد أكد سمرز دائماً ــ وقد كان كبير اقتصاديّ البنك سابقاً ــ أنه لم يختر ولفنسون كرئيس للبنك. ومن ناحية أخرى فإن ولفنسون كان فى انتظار الترشيح لجائزة نوبل عن إنتاجه العلمى فى مجال اقتصاد المعلومات.

ثمن موافقة ولفنسون:

كانت لدى ولفنسون رغبة فى التجديد له كرئيس للبنك لفترة ثانية، وذلك لدعم أحقيته فى الحصول على جائزة نوبل. وكان لصوت سمرز ــ الذى يعد أقوى شخصية فى حكومة كلنتون ــ الوزن الأكبر فى قرار التجديد. وقد أوقف سمرز تأييده لولفنسون على شرط هو عدم التجديد لستجلتز فى منصب كبير الاقتصاديين. ووافق ولفنسون، وأعلن استقالة ستجلتز من الوظيفة فى نوفمبر ١٩٩٩، قبل سيائل، لكنه أضاف أن ستجلتز سيظل مستشاره الخاص. أما تعليق ستجلتز على هذا الحدث فقد قال "إن العمل من الداخل لا يؤدى إلى الاستجابة المطلوبة. وعندما يتم التعامل مع سياسات أعتقد فى عدم سلامتها فإما أن أتفوه بذلك بصوت عال، أو أستقيل ...".

تقرير التنمية فى العالم:

World Development Report

بعد مضى شهرين على هذا الحدث فى يناير ٢٠٠٠، أصدر أحد خبراء البنك الدولى رافى كنبور Ravi Kanbur مسودة تقرير التنمية فى العالم حول الفقر. هذا ويشاع دائماً فى الأوساط العالمية حيادية التقرير، وأنه يقوم على أدلة عملية وبالاستناد إلى أفضل مستوى فنى للبحث العلمى. والميزانية الرئيسية للتقرير تتراوح بين ٣,٥-٥ مليون دولار، علاوة على مساهمات إضافية من جانب بعض الصناديق ومؤسسات الدعم المالى. وكل تقرير يوزع على الأقل ٥٠ ألف

نسخة باللغة الإنجليزية، ويترجم إلى ٧ لغات مختلفة. ولهذا فإن مسئولية التقرير تكون مهمة فى تحديد الأفكار والمبادئ التى يسعى البنك لريادتها ونشرها. ويختار كبير اقتصادىّ البنك مدير التقرير بموافقة الرئيس. ثم يختار المدير وكبير الاقتصاديين فريق من ٥–١٠ مؤلفين متفرغين ومعظمهم من خبراء البنك، بالإضافة إلى مستشارين وإداريين. وتترك لهم فترة ١٨ شهراً لإعداد التقرير، ثم توزع مسودة التقرير للنقاش الداخلى، وللحكومات الأعضاء حق التعقيب عليها.

ورافى كنبور الذى يعد أستاذاً متميزاً للتنمية الاقتصادية، تم اختياره بواسطة ستجلتز ليتولى مهمة مدير التقرير لعام ٢٠٠٠ وموضوعه مكافحة الفقر. وهذا الموضوع ذو حساسية خاصة، فتخفيض الفقر يعد محوراً رئيسياً لبعثات البنك الدولى، وموضوع مجادلات حامية فى دراسات التنمية.

والنسخة الأولية من التقرير ذات الغلاف الأحمر، والتى صدرت فى يناير ٢٠٠٠، احتوت الكثير الذى يعد مخالفاً لفكر الخزانة الأمريكية. ففى جزء من التقرير حول أسواق المال العالمية، نُسبت مسئولية أزمة دول شرق آسيا إلى الانفتاح السريع على تدفقات رأس المال قصير الأجل. كما أيّد التقرير الرقابة على حركة رأس المال التى مارستها حكومتا تشيلى وماليزيا، واعتبرت هذه القيود بمثابة إجراءات عادية للإدارة الاقتصادية فى الدول النامية. وعلى الرغم من أن التقرير بدأ بالتأكيد على أهمية النمو الاقتصادى ــ الذى يعد المحرك لمكافحة الفقر ــ فإنه أكد أيضاً على التمكين Empowerment، والضمان الاجتماعى Security، والفرص opportunity كمكونات أساسية لإستراتيجية النمو. وناقش هذه الموضوعات الثلاثة بالترتيب المبين، مما ينطوى على أهمية الموضوع الأول والثانى على الثالث الأكثر تركيزاً على جانب النمو.

والجزء الذى لقى نقاشاً وجدلاً حامياً فى دوائر البنك الدولى والصندوق هو الخاص بتمكين الفئات الفقيرة. وكيف يتم خلق منظمات تتخذ شكل شبكات، وتعاونيات، واتحادات نقابية وغيرها، للتعبير عن مصالح الفقراء فى واقع الأسواق والواقع السياسى. وكيف يمكن جعل المنظمات الحكومية أكثر استجابة لمواطنيها. وقد اعتمد التقرير فى ذلك على أهمية التشاور مع الفقراء، وهو الاتجاه الذى سلكه البنك منذ ١٩٩٨ بإجراء عدد من دراسات التنمية بالمشاركة. وقد انصب النقد فى دوائر البنك على نقاط مثل: لماذا يعطى هذا الموضوع أولوية على النمو؟ وأنه ليس من اختصاص البنك تناول مثل هذه الموضوعات.

وتناول التقرير لموضوع الضمان الاجتماعى كان أيضاً محل جدل فقد ذكر التقرير أهمية إقامة شبكات الأمان الفعالة قبل بدء عملية الإصلاح وتحرير الأسواق. وأنه بدون شبكات الأمان، فإن الإصلاحات سوف تخلق خاسرين دون أى سند يستندون إليه. وقد انتقد كثيرون هذا التوجه على أساس أن شبكات الأمان يجب أن تقام فى نفس الوقت مع الإصلاحات الاقتصادية وتحرير الأسواق، ولا توضع كشرط مسبق لها.

الاختلاف فى الرأى يفسد للود قضية:

تزامن صدور تقرير كنبور وتصاعد النقد حوله، مع استعدادات المعارضين لاجتماع الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين، وأيضاً مع صدور مقال ستجلتز الناقد لكيفية تناول أزمة شرق آسيا. وقد ضاعف ذلك من غضب سمرز الذى اتصل بولفنسون وطلب منه فض أى ارتباط لستجلتز بالبنك. واستدعى ولفنسون ستجلتز لمكتبه لاجتماع مشحون، وأخبره بإنهاء أية صلة له بالبنك، وأنه لم يعد مستشاره الخاص، وغير مرحب به فى البنك.

وفى نفس الوقت دعا ستانلى فيشر نائب صندوق النقد الدولى وحليف سمرز، إلى اجتماع خاص للخبراء لمناقشة رد فعل الصندوق لمقال ستجلتز، وأخبر المجتمعين بأن

ولفنسون وافق على عزل ستجلتز ولاقى ذلك ترحيباً من المجتمعين.

أما بالنسبة للتقرير فقد دُعى كنبور لاجتماع للمراجعة مع ولفنسون ومديرى البنك فى مايو ٢٠٠٠. وفوجئ بأن رئيس البنك مؤيد لنبرة "النمو أولاً". وكان كنبور قد قدّم بالفعل تنازلات لمنتقديه بأن قدّم الجزء الخاص بالفرص وجعله سابقاً على الجزئين عن التمكين والضمان. ومع ذلك فقد طُلب من كنبور إعادة صياغة التقرير أكثر من ذلك وفقاً لتوجهات الخزانة الأمريكية. والاختيار الذى واجهه كان: إما أن يُدخل تعديلات إضافية على التقرير ليتفق والتوجهات الأمريكية، أو أن يقف موقفاً صلباً للدفاع عن الفكر الذى جاء به التقرير. وفى هذه الحالة قد يتخلى البنك عن التقرير ويضعه فى طىّ النسيان.

وقد ترك كنبور البنك مباشرة بعد الاجتماع، ورجع فى اليوم التالى لجمع حاجاته، ثم اختفى. واستقال فى ٢٥ مايو. وقد حاول البعض بما فيهم ولفنسون إثنائه عن الاستقالة، دون جدوى. وقد تولى نائبه موقعه كمدير للتقرير، وشاع الموضوع بعد ذلك بأسبوعين. ورفض كنبور كل المقابلات الصحفية، ولم يرغب فى خلق مزيد من الجفاء بينه وبين البنك، أو التقرير، خوفاً من أن يؤدى ذلك لمزيد من التعديلات لنسخة التقرير.

التقرير معدلاً:

نشر التقرير فى النهاية محتوياً ثلاثة تعديلات رئيسية:

أولاً: إضافة فصل حول النمو والفقر. رغم أن البعض يرى أن توجه الخزانة الأمريكية الذى تم تضمينه لا يتفق مع السياق الفكرى العام للفصل.

ثانياً: لم يعد الفصل حول إصلاحات السوق الحرة والبطالة، يؤكد على ضرورة الإقامة المسبقة لشبكات الأمان، ولكن طالب أن تتم فى توقيتها الصحيح فى نفس الوقت مع إصلاحات العمل.. والتأكيد السابق على المخاطر المصاحبة للإصلاح تم التخفيف منها، وزاد التأكيد على منافع السوق.

ثالثاً: الجزء الطويل الذي كان قد كُتب حول الرقابة على أسواق رأس المال، اختصر كثيراً، وتم إلغاء الجزء الخاص بتجربة ماليزيا. أمّا الرقابة على الأسواق فقد اعتبرت كإجراء انتقالي على المسار لتحقيق تحرير كامل لسوق رأس المال. وهذا التعديل الأخير بشكل خاص نال رضاء الخزانة الأمريكية.

بنك تنموي بديل:

يرى الكاتب في النهاية أن انتقادات الخزانة الأمريكية لتقرير التنمية في العالم بنيت على مخاوف حقيقية. فتحتوى مسودة التقرير ذات الغلاف الأحمر على اتجاهات خطيرة – من وجهة النظر الأمريكية – لتحويل الاهتمام من النمو إلى الأبعاد غير النقدية للفقر، ومن موضوعات فنية بحتة إلى جوانب اجتماعية مهمة.

ويرى أيضاً أن هناك إمكانية لتحسين أداء البنك كوكالة للتنمية، إذا لم تمارس الولايات المتحدة ومنظماتها غير الحكومية هذا النفوذ الكبير عليه. وإذا تزايد دور ونفوذ آخرين من دول أخرى ذات دراية وخبرة بنوعيات مختلفة من الرأسمالية. فتظهر تجربة اليابان وأوروبا أن الكفاءة والابتكار واللحاق بركب التنمية والارتقاء برفاه السكان يمكن أن تتحقق ليس فقط من خلال المنافسة، ولكن أيضاً من خلال الولاء المؤسسى. فالسوق الحرة في مجال العمالة يمكن أن تُقيد بالاتجاه نحو تحقيق هذا الولاء. والمنشآت يمكن أن تدار لمصلحة المشتغلين بها وغيرهم من أصحاب الحقوق، مثلما تدار لمصلحة أصحاب الأسهم في المنشأة. والقطاع العام يمكن أن يكون مؤثراً وفاعلاً لمبدأ المسئولية المشتركة من خلال إشرافه على الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعى. ولا شك أنه مع بداية القرن الحالى تراجعت كثيراً أهمية هذه الجوانب وصارت محلاً للتشكيك من جانب شرائح الصفوة من مواطنى هذه المجتمعات (ربما بتأثير المنح الدراسية السخية المقدمة من الولايات المتحدة للطلبة الأجانب الدارسين في أمريكا، وأيضاً تحت ضغط تدفق رأس المال خارجاً من أوروبا). وقد أعلنت

الخزانة الأمريكية أن رأس المال سيستمر فى الانسحاب، وأن اليورو سيستمر فى الانخفاض، ما لم تلتزم أوروبا بمزيد من الإصلاح للقيود فى سوق العمل، ولأنظمة الرفاه الاجتماعى السخية، والتى تعد من وجهة النظر الأمريكية قيداً على النمو.

وأحد الأوجه التى يراها الكاتب مهمة لاستقلال البنك الدولى عن نفوذ الخزانة الأمريكية يتمثل فى اختيار كبير الاقتصاديين والخبراء المصاحبين له الذين يلعبون دوراً مهماً فى توجيه سياسات البنك. أما الحل طويل الأجل لتخفيف النفوذ الأمريكى فهو نقل مقر البنك خارج الولايات المتحدة. والدول الأوروبية من الناحية اللائحية قادرة على التصويت لصالح هذا الإجراء. فوجود بنك دولى مهيأ بخبراء على مستوى عال وبمقر دولة أوروبية، سوف يتوفر له وجهات نظر أكثر تنوعاً فى مجال الاقتصاد السياسى. والأوربيون واليابانيون يمكنهم أيضاً أن ينظموا أنفسهم على نحو يسمح لهم بقدر أكبر من التأثير فى نشاط البنك. وقد قامت دول الشمال الأوروبى بشىء مماثل ولسنوات من قبل، فخصصت ملايين الدولارات لصناديق لدعم أنشطة البنك فى المجالات الاجتماعية للتنمية. وهو ما ترحب الخزانة الأمريكية بأن تكون الريادة فيه لهذه الدول، وتتحمل هى أيضاً التكلفة فى مجال يعد هامشياً بالنسبة للسياسة الأمريكية.

والسؤال الذى يطرحه الكاتب فى النهاية هو: هل يمكن أن يمارس الأوربيون واليابانيون نفوذاً وقيادة أكبر فى قضايا تدخل مباشرة فى محيط اهتمام الخزانة الأمريكية، وفى رغبتها استخدام البنك للتأثير فى هذه القضايا ... مثل فتح الأسواق؟ وهل يمكن أن تتكاتف أيضاً جهود الدول النامية الممثلة فى إدارة الصندوق؟

أضواء على الجديد في المكتبة الاقتصادية

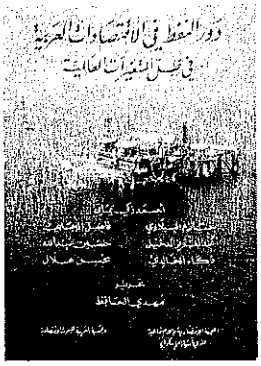

دور النفط فى الاقتصادات العربية
فى ظل المتغيرات الدولية
تحرير: مهدى الحافظ
دار الكنوز الأدبية
بيروت ٢٠٠١

يعد الكتاب تحريراً لوقائع الندوة المشتركة للإسكوا والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية والتى عقدت فى بيروت بتاريخ ٣-٤ كتوبر ٢٠٠٠. وقد شارك فى الندوة أكثر من خمسين خبيراً وباحثاً اقتصادياً من أقطار عربية مختلفة. وتتركز الدراسات المقدمة حول هذا الموضوع على محورين أساسيين هما:

أولاً: تقلبات أسعار النفط فى السوق العالمى:

وقد تناولت هذا الموضوع ورقتان: الأولى قدمها ***فاضل الحلبى*** بعنوان ***تقلبات أسعار النفط فى السوق العالمى***، والأسباب والآثار على اقتصادات الدول المنتجة للنفط فى منطقة الإسكوا. وتناولت الورقة نمط التقلبات المختلفة فى أسعار النفط بدءاً من عام ١٩٧٢ وحتى ١٩٩٨. وآثار التقلبات على الأوضاع المالية للبلدان المنتجة. وعلاقة أسعار النفط بالضغوط الخارجية ونفط الخليج العربى ومستقبل ميزان الطاقة العالمى. أما الدراسة الثانية فقد قدمها ***عبد العزيز الدخيل*** بعنوان ***القضية النفطية بين البعد الاقتصادى والسياسى***. وقد عرض الباحث منهجين مختلفين لتناول قضية استقرار سعر النفط. المنهج الأول بنيوى وهو معنى بالنظر فى القضايا والأمور الجوهرية المتعلقة بإنتاج النفط واستهلاكه. والمنهج

الثانى ظاهرى، ويقوم على معالجة السطح الخارجى لظاهرة ارتفاع سعر النفط أو انخفاضه. ويرى أن الغرب الصناعى يميل إلى المنهجية الظاهرية، ويصرّ على أن يطلب من الأوبك زيادة إنتاجها لخفض السعر. فى حين أن المعالجة الحقيقية للقضية تكمن فى المنهج البنيوى الذى يتعامل مع الأسباب الجوهرية ويتوجه للحلول طويلة الأجل.

ثانياً: آثار اتفاقات منظمة التجارة العالمية:

وقد عالج هذا الموضوع ورقتان: الأولى قدمها ***حسين عبد الله*** بعنوان ***آثار اتفاقات منظمة التجارة العالمية***. والسؤال المهم الذى تطرحه الورقة هو: هل سيكون الضغط على دول الأوبك لزيادة إنتاجها فى مصلحتها الحقيقية؟ وهل تستطيع تلك الدول إذا قبلت تلبية تلك المطالب المتزايدة أن تحصل على سعر حقيقى عادل يعوض القيمة الحقيقية للثروة النفطية الناضبة، أم أن ذلك الضغط سوف يكرس توظيف تلك الثروة فى خدمة اقتصادات الدول الصناعية الغربية؟

وقدمت الورقة الثانية ***ذكاء الخالدى*** تحت عنوان **تحرير التجارة العالمية بموجب اتفاقية الجات ١٩٩٤، وأثره فى زيادة الطلب العالمى على النفط الخام والمنتجات النفطية والبتروكيماويات**. وتنطلق الورقة من وجود تفاوتات كبيرة في المرونة السعرية والمرونة الدخلية بين النفط الخام والصناعات القائمة على النفط كما توجد تفاوتات واضحة أيضاً بين كل منتج من المنتجات النفطية والمنتجات البتروكيماوية. ويبرر ذلك تقديم مستقل لآثار اتفاقية الجات ١٩٩٤ على كل منها.

وتركز الورقة بهذا الشأن على المراجعة الشاملة للفئات الرئيسية فقط وهى النفط الخام، والمنتجات النفطية، والبتروكيماويات.

هذا وقد احتوى الكتاب على العديد من المناقشات الحادة حول المحورين، كما احتوى على خطاب رئيسى للشيخ/ **أحمد زكى يمانى**.

العرب والتجربة الآسيوية:
الدروس المستفادة

محمود عبد الفضيل
مركز دراسات الوحدة العربية
بيروت: نوفمبر ٢٠٠٠

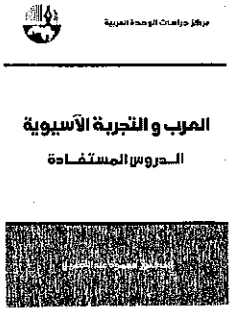

كانت معظم بلدان آسيا في الستينات تعتبر في مؤخرة البلدان الآخذة في النمو، ولكنها حققت عبر المسيرة التنموية خلال ثلاثين عاماً من منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات قفزة تنموية هائلة تم وصفها بالمعجزة الآسيوية فى بعض الكتابات.

وتهتم هذه الدراسة بأهم العناصر والمحددات التى أدت إلى النقلة الهائلة من المأساة الآسيوية عند بداية الستينات إلى المعجزة الآسيوية عند بداية التسعينات.

وكيف تقدمت بلدان آسيا بهذا الشكل بينما تخلفت مسيرة التنمية فى الأقطار العربية خلال الثلاثين عاماً الماضية.

وتحاول الدراسة استطلاع عناصر الخصائص المميزة لمسيرة النمو فى بلدان جنوب شرقى آسيا، وما إذا كانت هناك خصوصية آسيوية من حيث روح الانضباط والتجويد فى العمل وارتفاع معدلات الادخار وغيرها من العناصر غير القابلة للاستنساخ، أم أن هناك نهجاً للتنمية المعجلة يمكن لبلدان عديدة فى المنطقة العربية أن تتبعه مع اختلاف الظروف والمقومات.

ولكى تستقيم محاولة التقويم الموضوعية لتجربة التنمية والنهضة فى بلدان جنوب شرقى آسيا بما فى ذلك الصين فإن إلى محاولة جادة يجب أن ترتكز على أى استخلاص دروس النجاح الحقيقية فى التجربة دون أن ترفع تلك التجربة إلى مرتبة المعجزة. كذلك لابد من الكشف عن عناصر الضعف والهشاشة فى تلك التجربة لكى نضعها فى الميزان بشكل موضوعى بكل ما فيها من إيجابيات

وسلبيات دون مبالغة ودون تهوين حجم النهوض والإنجاز فى إطـــار الظـــروف التاريخية التى أحاطت بالتجربة.

وتحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على عناصر القوة فى هذه التجربة علـــى نحو يفيد راسمى السياسات فى الأقطار العربية. أيضاً الإشارة إلى أهـــم عنـــاصر الضعف التى رافقت التجربة بحيث يمكن للأقطار العربية تفادى تلك الأخطاء فـــى المستقبل. وأهم القضايا التى ركزت عليها الدراسة هى:

العلاقة بين الحكومات والأسواق خلال عمليات النمو والتنميـــة، وأشـــكال التنظيم المؤسسى التى دفعت لتحقيق نهضة اقتصادية كبرى فـــى زمـــن وجـــيز. وعمليات التطور التقانى ونمو الإنتاجية، وتوجهات عملية التراكم وسياسات تشجيع وتنمية الصادرات، والعلاقة بين التعاون الإقليمى على الصعيد الآسيوى والانفتـــاح على أسواق العالم، وعناصر القوة والضعف فى تجربة البلدان الآسيوية.

ثم تناولت الدراسة التجارب التنموية فى خمسة بلدان آسيوية يمثل كل منـــها نموذجاً متميزاً فى عمليات النمو هى تجارب سنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبيـــة وتايلاند والصين.

كما قدمت الدراسة نظرة تحليلية تقويمية لأهم السياســـات الإنمائيـــة التـــى طبقتها هذه البلدان. وبالتحديد السياسة الصناعية وسياسة العلم والتقانة وتقسيم العمل الإقليمى وتكامل الاستثمارات الإقليمية، وذلك بهدف استخلاص الدروس المســـتفادة عربياً من تجربة النهضة والتنمية الآسيوية.

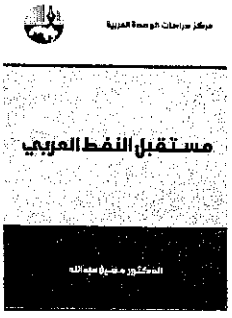

مستقبل النفط العربى
حسين عبد الله
مركز دراسات الوحدة العربية
بيروت: نوفمبر ٢٠٠٠

ساعد على التنمية السريعة لإنتاج النفط فى الدول العربية أن شركات النفـــط كانت ولا تزال تتبع الدول الغربية التى تسيطر بشكل مطلق علـــى إنتـــاج الخـــام

وتسعيره الأمر الذى مكنها من تزويد الاقتصادات الغربية بالنفط الرخيص من الشرق الأوسط.

ولقد عملت هذه الشركات على تخفيض أسعار النفط حتى أنشئ الأوبك عام ١٩٦٠. ومع حرب أكتوبر ١٩٧٣، واشتداد الطلب العالمى على النفط نتيجة للانتعاش الاقتصادى، بدأ تحسن الأسعار وسيطرة الدول المنتجة للنفط على مواردها الطبيعية. وانتقلت السيطرة الكاملة على إنتاج النفط وتصديره إلى أصحابه الشرعيين، وتحول توزيع الريع النفطى لصالح الدول المصدرة له.

ومع بداية الثمانينات بدأت أسعار النفط الخام تتآكل حتى عام ١٩٩١ ثم عاد إلى الانتعاش فى نهاية التسعينات وحتى عام ٢٠٠٠.

وقد انعكس توزيع الريع النفطى فى غير صالح الدول المصدره له بحيث لم تعد تحصل على أكثر من ١٦% وذلك نظراً لارتفاع الضرائب النفطية والأساليب التى استخدمتها الدول الصناعية الغربية للسيطرة على أسواق النفط فى العالم.

ويشير الكاتب إلى ما شرعت إليه الدول النفطية من الاستثمار فى عمليات التكرير والتوزيع داخل الدول المستهلكة ذاتها. فقد بلغ ما تمتلكه دول الأوبك خارج أراضيها فى نهاية عام ١٩٩٤ نحو ٢ مليون ب/ى، يضاف إلى ذلك ما تمتلكه داخل أراضيها ويبلغ ٧,٧ مليون ب/ى فى نهاية عام ١٩٩٤. إلا أن أرباح التكرير باستثناء فترة حرب الخليج ١٩٩٠/١٩٩١ ظلت تتآكل من الأسواق الرئيسية وهى غرب أوربا وأمريكا وانعكست آثار هذا التآكل فى الربحية على سلوك الشركات الكبرى العاملة فى السوق الأمريكى. ويعزى هذا إلى احتدام المنافسة فى أسواق المشتقات البترولية مما يجعل أسعارها تتخلف عن ملاحقة أسعار النفط الخام. وأيضا إلى وجود طاقة تكريرية فائضة وإلى عجز المصافى عن تدبير الاستثمارات التي تتطلبها التشريعات الحديثة فى مواصفات المنتجات.

ثم ينتقل المؤلف إلى الحديث عن الطاقة النووية باعتبارها منافساً للنفط واقتصادات الطاقة النووية ومحاولة إحيائها فى المستقبل. ويناقش الغاز الطبيعى

كوقود للغد وإنتاجه واستهلاكه وتجارب الدول المستهلكة له والتجارة الدولية فى الغاز.

كما يتعرض الكاتب للنفط العربى فى ظل منظمة التجارة العالمية (WTO) وكيف أن اتفاقية ١٩٤٧ كانت تنفذ على أساس يسمح بالانضمام الاختيارى بما لا يتعارض مع قوانين الدولة المحلية. ولكن جات ١٩٩٤ لا تسمح بالاختيار وإنما يقبل العضو الالتزام الكامل بكل أحكامها مقابل التمتع بكافة الحقوق مع بعض الاستثناءات لتعديل القوانين المحلية وتزول بمضى فترات زمنية محددة.

كذلك أوضحت الدراسة القيود على صادرات النفط الخام وعوائق نفاد النفط ومنتجاته إلى الأسواق العالمية ومن أمثلة ذلك التعريفة الجمركية والضرائب المحلية على المنتجات النفطية والضغط على الدول الصناعية لفتح أسواقها، والاتفاقيات المستحدثة فى إطار الجات، والتدابير الأخرى المؤثرة فى النفط مثل الدعم والإعانة والتدابير التعويضية ومكافحة الإغراق ... الخ.

ويختتم الكاتب هذه الدراسة بالإشارة إلى آثار البيئة على صادرات وعوائد النفط.

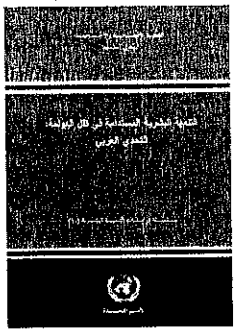

التنمية البشرية المستدامة فى ظل العولمة

التحدى العربى

عاطف عبد الله قبرصى

سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (١٠)

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا

الأمم المتحدة ٢٠٠٠

على مشارف عام ٢٠٠٠ حدثت تغيرات هامة فى المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية. فقد أعادت التقنيات الجديدة للكومبيوتر والمعلومات تصميم أساليب حياة البشر وعملهم وتعاملهم فيما بينهم. كما أوجدت طريقة تفاعلية وفورية للوصول إلى الخدمات والمنتجات والمعلومات فى الداخل والخارج بتكلفة أرخص

كثيراً مما سبق، الأمر الذى غير من طبيعة النشاط الاقتصادى ومكانه ووتيرته. كما أوجد أسواقاً ومؤسسات وقيماً ومنتجات جديدة يسهل الحصول عليها بشكل واسع وبثمن زهيد.

ويتناول هذا الكتاب تدويل الإنتاج والتجارة والعمل والتمويل العالمى، ثم ينتقل إلى الأزمة الآسيوية ودور الدولة، كما يبحث أيضاً موضوع الدولة والانفتاح الاقتصادى وتوزيع الدخل والبرامج الاجتماعية. ويصور نموذجاً للتنمية البشرية يقوم على اختبارات سريعة وصعبة ترتكز على وقائع حقيقية.

ويستعرض الكتاب الاقتصاد والمجتمع العربيين فى الألفية الثالثة. فالعديد من نقاط الضعف الهيكلية الأساسية فى الاقتصاد العربى تعوق من قدرته على التأقلم مع التغير العالمى ومواجهة التحديات وحماية نفسه من التغيرات المعاكسة والسريعة فى محيط الاقتصاد الدولى. والحقائق الاقتصادية فى الألفية الجديدة لا تترك أى خيار أمام العرب إلا التأقلم والتكيف والكفاح لمواجهة تحديات الاقتصاد العالمى.

إن تبعية العالم العربى لرأس المال الطبيعى والموارد غير المتجددة تتجلى فى موردين أساسيين هما النفط والماء، الأول يتميز بالوفرة والثانى بالندرة وسيكون مستقبل الاقتصاد العربى فى الألفية الثالثة منوطاً بقدرته على معالجة المشاكل الهيكلية والتخفيف من الاعتماد على مصادر دخل غير متجددة، والتخفيف من وطأة نقص المياه، وإدارة احتياطى النفط وأسعاره وإنتاجه إدارة فعّالة، واقتناص الفرص الجديدة التى يؤمنها الاقتصاد القومى.

والهدف الأساسى لهذه الدراسة يتمحور حول حاجة العرب إلى سياسة اقتصادية جماعية متعاونة تقوم على تأمين إطار للتفاهم، واستراتيجية موحدة تمكن كل الشرائح الاجتماعية من العمل كشركاء فعليين.

فالحاجة إلى إطار اجتماعى/ اقتصادى جديد تؤدى إلى استشراف التغير فى المحيط الاقتصادى العالمى والاستفادة منه وتخطى المشاكل الهيكلية فى الاقتصاد

العربى وخلق أفضليات تنافسية جديدة وإنشاء التكتلات الاقتصادية وارتكاز التنمية المستدامة على التنمية البشرية.

الوطن العربى وخيارات المستقبل
مجموعة مؤلفين
مراجعة وتقديم: إبراهيم العجلونى
مؤسسة عبد الحميد شومان
عمان/ الأردن ٢٠٠٠

يضم هذا الكتاب مجموعة من المحاضرات حول أبرز قضايا الوطن العربى الراهنة وخيارات المستقبل ألقتها نخبة من الأساتذة المفكرين والباحثين العرب فى منتدى عبد الحميد شومان الثقافى خلال عام ١٩٩٩/٢٠٠٠.

وتوزعت هذه المحاضرات على أربعة محاور متداخلة على اختلاف تخصصات المشتركين فيها وتباين اهتماماتهم، ناقش أولها "وعى الذات ومحدداتها" وارتكزت بعض الدراسات على ضرورة إعادة النظر فى ضوء المستجدات، بشرط عدم التخلى عن قيمنا وأهدافنا الكبرى، فالثقافة العربية يجب أن تواجه تحديات العصر سواء كانت داخلية أو خارجية مثل العولمة وهى ظاهرة قابلة للتعديل والتجاوز وطرح البديل.

أما المحور الثانى فقد ناقش أبعاد "فقه الواقع وآفاقه" وسعت موضوعاته إلى ربط عناصر الوعى مع التجربة، وأنه ليس هناك ما يمنع من اغتناء فقه الشريعة الآن بالعديد من نماذج الحاضر وهى الأنماط المستحدثة من العلاقات بين البشر والمؤسسات. كما وجهت بعض البحوث العناية إلى الاجتهاد والمعاصرة وأهمية دراسة الواقع حتى لا يتم الحكم أو الإفتاء على أساس خاطئ واهتم البعض الآخر بديمقراطية الفكر السياسى الإسلامى واجتهاداته المعاصرة.

وناقش المحور الثالث "وعى التجربة ومعطياتها" ومن أهم الدراسات النقد الموجه إلى تجربة العقوبات الاقتصادية المفروضة على الدول وكيف تتحول إلى عقوبات جماعية للشعوب وكيف أنها لا تفلح فى التأثير على الأنظمة المفروضة عليها بل تسبب الفقر لأغلبية السكان، وأيضاً التغيرات العالمية وانعكاساتها على الدول النامية.

وأخيراً يبحث المحور الرابع فى "وعى المستقبل وتحدياته" مثل التحديات الاقتصادية والإدارية ناهيك عن تحديات القرن القادم والوطن العربى وخيارات المستقبل. وقد جاءت المحاور المذكورة لتستنطق فى مجملها حقائق الوجود العربى الذى تمتد جذوره عميقاً فى الزمان.

صراع القرن

الصراع العربى مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام

مجموعة مؤلفين

تحرير: غسان إسماعيل عبد الخالق

مراجعة: على محافظة

مؤسسة عبد الحميد شومان

عمان/ الأردن ٢٠٠٠

يضم هذا الكتاب حصيلة ندوة موسعة عقدت فى منتدى عبد الحميد شومان الثقافى خلال عام ١٩٩٨، وشاركت فيها نخبة من المفكرين والباحثين العرب الذين يمثلون اتجاهات فكرية وسياسية متعددة.

وقد شملت الندوة مختلف جوانب الصراع العربى مع الصهيونية وإسرائيل من خلال بحوث متعددة تسعى لتوضيح الجانب التاريخى للصراع ثم تحليل حاضر الصراع بأبعاده المختلفة، السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية والثقافية والاجتماعية والحضارية. يهم مكتبتنا الاقتصادية ما جاء فى المحور الثانى عن الأبعاد الاقتصادية للصراع الفلسطينى الإسرائيلى وكذلك البعد الاقتصادى للصراع العربى الإسرائيلى فى ظل العولمة والتحولات الرئيسية فى العالم. ثم ما اهتم به المحور الرابع من الصراع العربى الإسرائيلى حول المياه.

ولم تقتصر الندوة على تاريخ الصراع وحاضره، بل تجاوزت ذلك لمحاولة استشراف آفاق هذا الصراع ومراحله المستقبلية وتأثيراته على مجمل أوضاع المنطقة استناداً إلى بعض المعطيات المحلية والإقليمية والدولية لعل أبرزها هو الرؤية الاقتصادية المستقبلية للصراع العربى الإسرائيلى.

وقد جاءت بحوث الندوة ضمن نسق تكاملى سعى إلى ربط حلقات الصراع، قديمها وحديثها، فى إطار جامع بحيث يبدو مشهد هذا الصراع على جانب كبير من الوضوح، وبخاصة من حيث جذوره المرتبطة بنشأة الحركة الصهيونية التى أصبحت أفكارها الطاغية فى إسرائيل تتخذ صياغات وأشكالاً جديدة.

تصحيح

تعتذر المجلة عن الخطأ فى كتابة اسم د./ عبد الحميد الزقلعى فى قائمة المشاركين ببحوث التي نشر بالعدد (٢٢) "تمت كتابة الاسم خطأ عبد الحفيظ الزقلعى".

مقتطفات اقتصادية

- التعاون والتكامل.
- عولمة الفقر
- التعليم العالى والتنمية.
- حركات الصعود والهبوط فى الاقتصادات العربية.
- كيف تمكّن الحقوق الناس من الكفاح ضد الفقر.

التعاون والتكامل

ماخوذة عن

تطور الأطر المؤسسة للاتحاد الأوربى
الدروس المستفادة للتكامل العربى
محمد محمود الأمام
المنظمة العربية للتنمية الإدارية
إدارة البحوث والدراسات ١٩٩٨

إن التوجه الأوربى لتحقيق التكامل الإقليمى تطلب السعى إلى أن تحقق العملات الأوربية قابلية التحويل فيما بينها وتجاه العملات الأجنبية ولاسيما الدولار، الأمر الذى جعل من اتحاد المدفوعات الأوربية ركناً أساسياً فى النهوض بالأوضاع الاقتصادية الأوربية، وساعد فى تقدم الجماعة الأوربية نحو التكامل الاقتصادى.

ورغم أن التجربة العربية بدأت من موقع التعاون الاقتصادى قبل أن تنتقل إلى التكامل، إلا أنها فشلت للتضارب بين المجلس الاقتصادى كجهاز تعاونى، ومجلس الوحدة الاقتصادية كجهاز تكاملى فى التجمع العربى.

ولقد اختلفت التجربة الأوربية عن التجربة العربية فيما يأتى:

- أن التعاون الأوربى بدأ بأهداف ذات أجل محدد، ينتهى التنظيم بتحقيق تلك الأهداف. ورغم أن التحرك نحو التكامل استدعى إطاراً مؤسسياً مختلفاً إلا أن هذا التنظيم قد استمر ولم يحدث تضارب بين التوجهين.

- رغم أن القوة الدافعة نحو التكامل الأوربى كانت الرغبة فى بلوغ مرحلة إقامة دولة اتحادية تذوب فى نطاقها الكيانات القطرية، إلا أن التوجه الاتحادى لم يتخذ موقفاً معادياً لما هو قطرى.

- بنى قرار الالتحاق بالتجمع الإقليمى على تقديرات الأقطار لمصالحها الذاتية التى تفاوتت فيما بينها كما تغيرت مع الزمن.

- لم يكن الحافز على التكامل هو الرغبة فى تقوية تبادل تجارى ضعيف بل الحرص على تنمية تبادل قوى أصلاً.

كذلك أدى تقارب الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الدول الأوربية إلى اتجاه الجماعة نحو

التوسع وظلت القاعدة الأساسية هى تزايد التقارب بين الغايات النهائية للدول. ولقد سيطر هدف الوحدة على التحرك الأوربى نحو التكامل منذ البداية، ثم فرض المدخل الاقتصادى نفسه للحاجة إلى إعادة البناء بعد الحرب. ورغم ما أشيع من أن تحرير الأسواق يعتبر هدفاً فى حد ذاته يقترن بالاقتراب من التكامل الاقتصادى فى التجارب التكاملية ومنها العربية، إلا أن تحرير التجارة والمدفوعات فى سياق تكاملى تبعته جهود من أجل المضى نحو اتحاد اقتصادى ونقدى، وبالتالى فإن الأخذ بهدف مرحلى يجب أن يقترن بعزم على تحقيق هدف نهائى ظل بالنسبة لأوربا تحقيق وحدة اقتصادية تقود إلى وحدة شاملة. **ومن المعلوم أن التوجه العربى الحالى نحو التحرر التجارى يتم بمعزل عن الوحدة كهدف محدد.**

وإذا كان المنهج التبادلى للتكامل يستند إلى أن مجرد تحرير الأسواق (للمنتجات وعناصر الإنتاج) كفيل بالتقريب بين مستويات التقدم ومعدلات الدخول فى الدول الآخذة بحرية التجارة سواء على المستوى العالمى أو الإقليمى، فقد أثبتت التجربة عكس ذلك بعد أن أدى توسع عضوية الجماعة إلى تزايد التفاوت نتيجة لانخفاض مستوى التقدم فى دول الجنوب الأوربى، أو وجود أقاليم ضحلة النشاط والسكان فى الدول الواقعة بالأطراف فى أقصى الشمال. كما أتضح أن فلسفة حرية السوق وإزالة القيود أمام حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وحدها لا تكفى فى حد ذاتها بل لابد من سياسات مشتركة تعالج الجوانب الهيكلية. وهكذا شهدت التسعينات معاهدتى ماستريخت وأمستردام لتعزيز الاندماج الاقتصادى والاجتماعى واكتساب الجماعة سلطات أوسع.

أن بيان التجمع التكاملى للمجموعة الأوروبية راعى التوازن بين البعدين القطرى والإقليمى وتطوره عبر الزمن، وهذا عكس ما يسود الفكر العربى.

فالقضية ليست مجرد وجود تقارب فى الأوضاع الاقتصادية بين مجموعة من الدول لتمكينها من السير فى مراحل التكامل وفق مسار النظرية التقليدية للتكامل، بل أن المهم هو توافق الأهداف وتوافر مشاعر الحماية على أساس التقارب الثقافى المرتبط

بالقيم الأساسية والأهداف النهائية. وهنا يتولد الاستعداد لتحقيق التقارب ولعمل مقاصة بين الأعباء والمنافع المعنوية والمادية. **ولكن فى النهاية يجب أن يتم العمل التكاملى بأقل الأساليب تحدياً لسلطات الحكومات القطرية. ولذلك فإن الاقتراب من الوحدة الاقتصادية لم يجعل الدول تندفع نحو وحدة سياسية بل اكتفت بعمل مشترك تحافظ فيه على السيادة الوطنية.**

عولمة الفقر

مأخوذة عن

ميشيل تشوسودوفيسكى
وترجمة: محمد مستجير مصطفى سلسلة كتاب سطور
الطبعة الثانية ٢٠٠٠

تتناول هذه الدراسة عدداً من أهم قضايا العصر الراهن وهى الإصلاحات الاقتصادية التى تنفذها المؤسسات المالية الدولية فى جانب كبير من العالم الثالث وأوربا الشرقية من خلال برامج التثبيت والتكيف الهيكلى الأمر الذى أدى إلى ضبط تكاليف العمل، وتقويض توسع الأسواق الاستهلاكية وإنكماش القوى الشرائية وارتداد مستويات الدخول، وتحقيق فائض فى الإنتاج العالمى وانخفاض الطلب الاستهلاكى مما أدى فى النهاية إلى عدم توسع رأس المال. ففى ظل هذا النظام لا تستطيع الشركات الدولية متعددة الجنسيات والتى أصبحت تسيطر على الأسواق العالمية من خلال عمليات الاندماج توسيع أسواقها إلا بتقويض وتدمير القاعدة الإنتاجية المحلية فى البلدان النامية.

ومع تعميق الانكماش تخيم على الاقتصاد العالمى مجموعة من البنوك العالمية والاحتكارات الدولية ويحدث الاندفاع نحو تكوين تكتلات اقتصادية فى كل من أوربا وأمريكا الشمالية.

كما اقترن بتحلل الاقتصاد الحقيقى تحت وطأة الإصلاح الاقتصادى الكلى نظام مالى غير مستقر أدى إلى تدهور الأسواق المالية الطرفية، وأصبحت البورصات الجديدة وسيلة لانتزاع الفائض من الدول النامية.

وأدى اندماج الشركات فى أواخر الثمانينات إلى تعزيز جيل جديد من الماليين تجمعوا حول البنوك التجارية والمستثمرين وشركات التأمين والسمسرة فى البورصة. كذلك توجد أسواق الدين العام فى قلب الأزمة الاقتصادية. كما تصحب محنة سوق السندات والتجارة الواسعة فى الديون المقومة بالدولار منافسة حادة بين كل من أمريكا وأوربا واليابان على أسواق العملات العالمية.

وعدلت لوائح البنوك المركزية فى كل من البلدان النامية والمتقدمة لتلبية متطلبات الأسواق المالية. ووقعت البنوك المركزية تحت الوصاية المتزايدة لدائنى الدولة خاصة فى الدول النامية ودول أوربا الشرقية.

إن برامج تثبيت الاقتصاد الكلى والتكيف الهيكلى أدت إلى آثار مدمرة على دول العالم أجمع وإن اختلفت آليات التنفيذ على البلدان المتقدمة عنها على البلدان النامية وبلدان شرق أوربا فكانت فى الأولى أقل وحشية منها على دول الجنوب والشرق. فإذا أدت عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية فى البلدان الغنية إلى البطالة وتخفيض الأجور وتهميش قطاعات كبيرة من السكان وتقييد الانفاق الاجتماعى وإلغاء الكثير من إنجازات الدولة، فإنها أدت إلى التدمير الاقتصادى والتلاعب العمدى بقوى السوق وانخفاض الدخول ومستويات المعيشة فى الدول النامية ودول شرق أوربا.

والنتيجة أن أقلية اجتماعية متميزة قد تمكنت فى الشرق والجنوب والشمال من تجميع ثروات هائلة على حساب الأغلبية العظمى من السكان وعلى حساب الفقر الإنسانى وتدمير الطبيعة. كما أدى تطبيق برامج التكيف الهيكلى إلى سياسة سيطرة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى نيابة عن المصالح المالية والسياسة القومية، وهو شكل جديد من أشكال السيطرة الاقتصادية. بل أن التحليل الاقتصادى لهذه البرامج وسماتها الرئيسية وجذورها فى الاقتصاد الدولى وأيضاً دراسات الحالة التى قدمها مؤلف هذه الدراسة تبين كيف أن هذه الإصلاحات تعيد الأنماط الاستعمارية وتمنع

التخطيط القومى والديمقراطى الهادف وتفوض البرامج التى تفيد السكان، فى الوقت الذى ترسى فيه إطار عالم من اللامساواة المتزايدة حيث يحكم على الأغلبية بالمعاناة واليأس لصالح قطاعات ضيقة من أصحاب السلطة والامتيازات.

التعليم العالى والتنمية

ماخوذة عن

التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة فى البلدان العربية
دور التعليم العالى والبحث والتطوير التكنولوجى
سلسلة دراسات التنمية البشرية (١١)
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ١٩٩٩

فى سياق العولمة، ومع تعاظم دور السوق فى التنظيم الاجتماعى تحدث تطورات جديدة فى الدور المجتمعى للتعليم العالى فى البلدان الرأسمالية الناضجة مما يثير تخوفاً من تحكم السوق (حافز الربح) فى تنظيم الجامعة، ومن ثم فقدان الجامعة لاستقلالها ولطابعها المميز كمؤسسة اجتماعية.

ويعد دخول السوق نطاق اكتساب المعرفة إلى الشكل تعبيراً عن نقله جوهرية فى ثقافة العلم: من الدور التحريرى للعلم/ المعرفة إلى سيادة قيم السوق والمتاجرة فى المعرفة كسلعة ولهذه النقلة آثار عميقة على الجامعات وعلى البشرية جميعاً.

وإذا كان البعض يعتبر التعليم العالى فى البلاد المتقدمة أعلى من نظيره فى البلاد المتخلفة، وأنه يتعين اللحاق به كسبيل لتحسين التعليم العالى فى الأخيرة وصولاً للتقدم، إلا أنه يرد على هذا القول تحفظان:

الأول: أن التعليم العالى فى البلدان العربية بعيد جداً عن نظيره فى البلدان المتقدمة، من حيث المضمون والدور الاجتماعى. ولهذا توجد شكوك قوية على إمكانية أن يلحق الأول بالثانى.

الثانى: أن التعليم العالى وخاصة الجامعات قد أنجز فى البلدان المصنعة مهمتى الانتشار الواسع والتوعية الراقية فى سياق ثقافى متكامل

اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، اكتمل بناؤه فى تلك الدول بمشاركة فاعلة من التعليم العالى. فى حين أن هذا البناء الثقافى لم يكتمل فى البلدان العربية ولم يسهم التعليم العالى فى اكتمال بنائه.

ولعل السمة البارزة لمؤسسات التعليم العالى فى البلدان العربية هى:

حداثة العهد، فعلى حين يقدر أن عدد الجامعات العربية قد وصل إلى ١٧٥ جامعة عام ١٩٩٦ لم يزد عددها فى منتصف القرن العشرين عن عشر جامعات.

وقد تسارع إنشاء الجامعات فى البلدان العربية فى العقود الخمسة الأخيرة بمعدل ٩،١٤،٢٣، ٥١ على التوالى فى كل عقد حتى الثمانينات، وقرابة عشر كل عام فى التسعينات. أى أن حوالى أربعة أخماس الجامعات العربية قد أنشئ فى ربع القرن من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٩٦. ولم يتعد عمر غالبيتها فى منتصف التسعينات الخمسة عشر عاماً. ومؤسسات التعليم العالى وبخاصة الجامعات تستغرق وقتاً لكى ترسخ بنيتها المؤسسية وتجود دورها المعرفى، خاصة فى مجال البحث وتخريج أعداد كافية من الكوادر عالية التأهيل.

وبناء على عدم اكتمال البناء الثقافى فى الدول العربية فإن التحدى الذى تواجهه منظومة التعليم العالى يصبح مركباً حيث يشمل إنجاز الانتشار الواسع مع الارتقاء بالنوعية باطراد، والتكيف مع إعادة الهيكلة الرأسمالية والعولمة فى عصر كثافة المعرفة.

ويتمثل العائد التنموى للتعليم العالى فى العلاقة الطردية القوية بين مستوى التنمية الاقتصادية من جانب ومدى انتشار التعليم العالى من الجانب الآخر. ويتبلور نمط العلاقة فى اقتران المراحل الأولى من انتشار التعليم العالى بزيادة سريعة فى الناتج الفردى ثم يتباطأ معدل الزيادة فى الناتج الفردى استجابة للانتشار الأوسع فى التعليم العالى بعد ذلك.

ومن المنظور الاقتصادى الكلى يقترن انتشار التعليم بترقى الإنتاجية الاقتصادية والرفاهية المادية خاصة فى المراحل الأولى. والحقيقة أن الدور المحورى الذى يلعبه التعليم العالى فى

تنمية المجتمعات المتخلفة يرتب عليه عائداً مجتمعياً يفوق بكثير ما تقول به الحسابات الاقتصادية.

إذ يلعب التعليم العالى الدور المحورى فى تشكيل الأصناف الأكثر رقياً من رأس المال البشرى، بل أن مساهمة التعليم العالى فى بناء رأس المال الإنسانى تتعاظم مع ارتقاء صنف رأس المال. ومؤسسات التعليم العالى هى التى تؤسس الثروة المجتمعية من المعارف والقدرات المتطورة أى الشرائح الأرقى من رأس المال البشرى.

وتكاد مؤسسات التعليم العالى خاصة الجامعات أن تتحمل العبء الأساسى فى حيوية الفكر وتطوير رأس المال الفكرى والمحافظة على ثقافة الأمة وتجديدها. ولكن الحسابات الاقتصادية لعائد التعليم تهمل هذا العائد المجتمعى وحتى العائد الاقتصادى الكلى عندما تركز على العائد المالى الفردى للأسر والأفراد. ومن هنا تصبح قضية التوسع فى التعليم العالى فى البلدان النامية ومنها البلدان العربية قضية هامة فى سياق إعادة الهيكلة الرأسمالية وتقليص دور الدولة.

حركات الصعود والهبوط فى الاقتصادات العربية

ماخوذة عن

أحمد السيد النجار
الاقتصادات العربية من الصعود الزائف إلى الانحدار المنذر
كراسات استراتيجية رقم ٨٤
السنة التاسعة ١٩٩٩
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

تدخل الاقتصادات العربية القرن الحادى والعشرين وهى محملة بالخبرات الإيجابية والسلبية التى راكمتها خلال الفترة منذ الاستقلال عن الاستعمار وحتى نهاية القرن العشرين. فلقد شهدت السياسات العربية تغيرات كبرى خلال هذه الفترة سواء كانت تلك التغيرات مرتبطة بخيارات وظروف اقتصادية واجتماعية داخلية أو متأثرة بالسياسات الاقتصادية المهيمنة عالمياً.

وتتعرض هذه الدراسة لأهم ملامح التغيرات فى البيئة الاقتصادية الدولية خلال التسعينات باعتبارها الوسط التاريخى الذى تتحرك فيه اقتصادات الدول العربية وتتأثر به غالباً، ونادراً

ما تؤثر فيه.

وكان أداء الاقتصادات العربية محصلة للسياسات الاقتصادية التى اتبعتها كل دولة فى إدارتها لمواردها الطبيعية والبشرية، ولقدراتها الاقتصادية الشاملة وعلاقاتها الخارجية. كما تناولت الدراسة النتائج العملية لتطبيق هذه السياسات متمثلة فى تطورات الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية وفى هيكله ووزنه من الناتج العالمى.

كما أشارت إلى التطور الكمى الكبير فى الناتج المحلى العربى الإجمالى وفى حصته العالمية والزيادة الكبيرة فى الصادرات العربية وفى حصتها العالمية خلال الحقبة النفطية التى بلغت ذروتها ١٩٨٠. وترى أن هذا التطور كان شكلياً وزائفاً لأنه كان مبنياً على التغيرات الكبرى فى سعر سلعة أولية هى النفط فى ظروف استثنائية هى حرب أكتوبر والثورة الإيرانية والحرب العراقية/ الإيرانية. ولم توظف هذه الطفرة فى خلق قواعد لاقتصادات عربية متنوعة وحديثة وقادرة على النمو الذاتى وعلى المنافسة الدولية بقوائم من الصادرات الصناعية المتنوعة. ولذلك لم يكن غريباً أن يتدهور الناتج والصادرات لمجموع الدول العربية بعد نجاح الدول المستوردة للنفط فى السيطرة على سوقه وتخفيض أسعاره. وتتناول الدراسة سوء توظيف الفوائض العربية فى الحقبة النفطية بما فوّت على الاقتصادات العربية فرصة النمو والتقدم.

كما تناولت الدراسة التوزيع النسبى لهيكل القوة الاقتصادية والتجارة العربية من مرحلة ما بعد الاستقلال إلى مرحلة الحقبة النفطية. والتى كانت فيها مصر وبعض البلدان الأكثر تنوعاً فى تخليق القيمة المضافة تأتى فى الصدارة، إلى مرحلة الحقبة النفطية التى قفزت فيها الاقتصادات الريعية للدول النفطية إلى مركز الصدارة.

ثم عادت الاقتصادات الأكثر تنوعاً وعلى رأسها مصر والمغرب وتونس وسوريا القائمة على تخليق القيمة

المضافة من خلال النشاط الاقتصادى الفعال إلى التقدم السريع على حساب الاقتصادات النفطية الريعية.

وتختتم الدراسة بتناول التحديات التى تواجه الاقتصادات العربية مثل تخلف وخمود هياكل الإنتاج والصادرات والتخلف التكنولوجى والتحديات التى ينطوى عليها تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية، وتحديات انفراط الاقتصادات العربية فى عالم تهيمن عليه التكتلات الاقتصادية العملاقة، وتحديات قزميه الكيانات الاقتصادية أو الشركات العربية مقابل تعملق الكيانات الاقتصادية فى الدول الصناعية المتقدمة. بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بنقص المياه كقيد على النمو الزراعى والصناعى. كما تطرح الدراسة تصوراً حول آليات مواجهة هذه التحديات بالشكل الذى يحقق مصالح البلدان العربية.

كيف تمكّن الحقوق الناس من الكفاح ضد الفقر

ماخوذة عن

تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠
البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة

إن الفقر يقيد حريات الإنسان ويحرم الفرد من كرامته. والقضاء على الفقر هو أكثر من مجرد تحد إنمائى رئيسى، فهو يمثل تحدياً يتعلق بحقوق الإنسان. ويؤكد إعلان فيينا الذى صدر عن المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ أن الفقر المدقع والاستعباد الجماعى يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان.

وتتبنى تقارير التنمية البشرية الرأى القائل بأن الفقر أوسع نطاقاً من مجرد الافتقار إلى الدخل، وأنه حرمان يتخذ أبعاداً كثيرة. فإذا كان الدخل ليس حاصل جمع حياة الإنسان، فإن الافتقار إلى الدخل لا يمكن أن يكون حاصل جمع الحرمان البشرى.

ولقد عرف تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ الفقر بأنه حرمان من الأشياء القيمة التى يستطيع الفرد أن

يفعلها أو يكونها. والفقر البشري مصطلح واسع النطاق يختلف عن فقر الدخل الأضيق نطاقاً..

ومن بين نواحى القصور الكثيرة فى مجال حقوق الإنسان اليوم ينتشر القصور فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية انتشاراً واسعاً على وجه الخصوص عبر أمم العالم وبشره. ويشمل هذا القصور الحق فى مستوى معيشة كريم والحصول على الغذاء وعلى الرعاية الصحية وعلى التعليم وعلى عمل لائق ومسكن لائق، وأيضاً الحق فى تقاسم ثمار التقدم العلمى والحق فى الحماية من النكبات. ومع أن الفقراء محرومون أيضاً من مجموعة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية إلا أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمثل شاغلاً رئيسياً فى القضاء على الفقر.

وبناء القدرات فى جيل ما هو وسيلة لتأمين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فى الجيل التالى ووسيلة للقضاء على الفقر فى الأجل الطويل. فعلى سبيل المثال يتضح من مجموعة كبيرة من الأدلة أن ارتفاع مستوى تثقيف الأمهات يحسن الوضع التغذوى للأطفال، ويتبين من دراسات جرت فى جنوب شرق آسيا أن معدل نقص التغذية يقل بما يصل إلى ٢٠% بين أطفال النساء اللائى لم يتجاوز تعليمهن المرحلة الابتدائية بالمقارنة بأطفال الأمهات الأميات.

كما أن الحصول على تعليم أعلى يمكن أن يحفز العمل السياسى للمطالبة بمزيد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وأشار الباحثون فى سريلانكا إلى أن دولة الرعاية الاجتماعية تعززت استجابة لوجود ناخبين متعلمين. وفى ولاية كيرالا الهندية أحدث ارتفاع التعليم ووجود الوعى السياسى فارقاً كبيراً فى المنجزات الصحية، بحيث فاقت المنجزات التى تحققت فى ولايات كان نصيب الفرد من الإنفاق فيها على الصحة أعلى.

وتفرض المطالبة بهذه الحقوق التزامات على الآخرين. ومع ذلك فهى حقوق يتعين على جميع الأفراد وعلى المجتمع بذل أقصى جهد لنيلها وكفالتها، ويُخضع من يتحملون

واجبات للمساءلة عنها. ويأخذ بعض المطالبات شكل حصانة من التدخل، بينما يأخذ بعضها الآخر شكل اهتمام ومساعدة الآخرين.

وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكثيرة التى تعتبر من الحقوق المحورية أكثر من غيرها للقضاء على الفقر، وهى حق التعليم والرعاية الصحية والحصول على مسكن وحق العمل، فلابد من المطالبة بها والحصول على الدعم والتيسير والتعزيز، أو بالأحرى الحق فى وجود الترتيبات الاجتماعية اللازمة لتيسير الحصول عليها.

ويجب أن لا يفترض خطأ أن هذا معناه أن على الدولة أن تلجأ إلى حلول الإحسان البسيطة، بحيث توزع الأغذية والمساكن وغير ذلك من الضروريات. بل الأحرى هو أن الحق فى الحصول على هذه الضروريات يمثل الحق فى وجود الترتيبات الاجتماعية اللازمة لتيسير الحصول على تلك الضروريات.

صدر حديثاً ٢٠٠١

عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا)

دور النفط فى الاقتصاديات العربية فى ظل المتغيرات العالمية

تحرير: مهدى الحافظ

عن الندوة المشتركة للإسكوا والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
بيروت ــ أكتوبر ٢٠٠٠.

الناشر: دار الكنوز الأدبية ــ بيروت.

الملحق الإحصائى

جدول رقم (١) : حجم الاقتصاد القومى لبعض الدول العربية.

جدول رقم (٢) : مؤشرات توزيع الدخل والفقر لبعض الدول العربية.

جدول رقم (٣) : إجمالى الناتج المحلى الحقيقى لبعض الدول العربية.

جدول رقم (٤) : الاتجاهات فى الإحصاءات الحيوية للسكان.

جدول رقم (٥) : موازين مدفوعات الدول العربية.

جدول رقم (٦) : التدفقات المالية والمساعدات الأجنبية لبعض الدول العربية.

جدول رقم (٧) : إجمالى الدين العام القائم لدى الدول العربية المقترضة ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى.

جدول رقم (٨) : العجز أو الفائض فى الميزانيات الحكومية ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى.

جدول رقم (٩) : العمالة فى الدول العربية.

جدول رقم (١٠): احتياطى النفط الخام والغاز الطبيعى عربياً وعالمياً.

جدول رقم (١١): بعض مؤشرات التعليم فى الدول العربية.

جدول رقم (١٢): مؤشرات الإنفاق على التعليم.

جدول رقم (١٣): بعض المؤشرات الصحية فى الدول العربية.

جدول رقم (١)

حجم الاقتصاد القومى لبعض الدول العربية

السنوات / الدول	الناتج القومي الإجمالى		نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالي		الناتج القومى الإجمالى بمقياس تعادل القوة الشرائية	
	بمليارات الدولارات ١٩٩٨	معدل النمو السنوى% ١٩٩٧-١٩٩٨	بالدولار ١٩٩٨	معدل النمو السنوى % ١٩٩٧-١٩٩٨	بمليارات الدولارات ١٩٩٨	لكل فرد بالدولار ١٩٩٨
الجزائر	٤٦,٥	٧,٣	١٥٥٠	٥,٠	١٣١,٤	٤٣٨٠
مصر	٧٩,٢	٥,١	١٢٩٠	٣,٣	١٩٢,٥	٣١٣٠
الأردن	٦,٩	٠,٣	١٥٢٠	٢,٥-	١٤,٨	٣٢٣٠
الكويت	...	...	...	...	...	...
لبنان	١٥,٠	٤,٣	٣٥٦٠	٢,٧	٢٥,٩	٦١٥٠
موريتانيا	١,٠	٥,٢	٤١٠	٢,٤	٤,٢	١٦٦٠
المغرب	٣٤,٨	٠,٨	١٢٥٠	١,٠-	٨٦,٨	٣١٢٠
السعودية	...	...	...	...	...	...
سوريا	١٥,٦	٤,٤	١٠٢٠	١,٨	٤٥,٨	٣٠٠٠
تونس	١٩,٢	٥,٥	٢٠٥٠	٣,٩	٤٨,٣	٥١٦٠
اليمن	٤,٩	٧,٣	٣٠٠	٤,٦	١٢,١	٧٤٠

المصدر: البنك الدولي/ تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠، ص ٢٣٠/٢٣١.

جدول رقم (٢)
مؤشرات توزيع الدخل والفقر لبعض الدول العربية

الدول	توزيع الدخل								السكان الفقراء			
	نسبة الدخل لكل شريحة من السكان								خط الفقر الدولى < 1 ints / day b		الفقر الوطنى %	
	السنة	معامل ارتباط جينى	أدنى ٢٠%	ثانى ٢٠%	ثالث ٢٠%	رابع ٢٠%	أعلى ٢٠%	السنوات	النسبة المئوية	السنوات	الوطن	الريف	الحضر
الجزائر	c ١٩٩٥	٣٥	٧,٠	١١,٦	١٦,١	٢٢,٧	٤٢,٦	١٩٩٥	< ٢,٠ e	١٩٩٥	٢٢,٦	٣٠,٣	١٤,٧
مصر	c ١٩٩١	٣٢	٨,٧	١٢,٥	١٦,٣	٢١,٤	٤١,٠	٩١/٩٠	٧,٦	×	×	×	×
العراق	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
الأردن	c ١٩٩١	٤٣	٥,٩	٩,٨	١٣,٩	٢٠,٣	٥٠,١	١٩٩٢	٢,٥	١٩٩١	١٥,٠	×	×
الكويت	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
لبنان	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
ليبيا	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
المغرب	c ١٩٩١/١٩٩٠	٣٩	٦,٦	١٠,٥	١٥,٠	٢١,٧	٤٦,٣	٩١/٩٠	< ٢,٠ e	٩١/٩٠	١٣,١	١٨,٠	٧,٦
عمان	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
السعودية	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
تونس	c ١٩٩٠	٤٠	٥,٩	١٠,٤	١٥,٣	٢٢,١	٤٦,٣	١٩٩٠	٣,٩	١٩٩٠	١٤	٢١,٦	٨,٩
سوريا	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
الإمارات	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
اليمن	c ١٩٩٢	٤٠	٦,١	١٠,٩	١٥,٣	٢١,٦	٤٦,١	×	×	١٩٩٢	١٩,١	١٩,٢	١٨,٦
موريتانيا	c ١٩٩٥	٣٩	٦,٢	١٠,٨	١٥,٤	١١,	٤٥,٦	١٩٨٨	٣١,٤	١٩٩٠	٥٧,٠	×	×
الصومال	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
السودان	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×

المصدر: تقرير موارد العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١، ص ٣٠٦/٣٠٧.

× تعنى أن البيانات غير متاحة أو أنها ليست وثيقة الصلة بالموضوع.

معامل ارتباط Gini هو مقياس عدم التساوى فى توزيع الدخل.

b = التقديرات التى تستخدم GDP تعتمد على القوة الشرائية المتعادلة.

c = تشير إلى نصيب الإنفاق النسبى للسكان والدرجات تعتمد على الإنفاق الفردى.

e = كما جاء فى تقرير البنك الدولى.

جدول رقم (٣)

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لبعض لدول العربية

(التغير السنوي المئوي) (%)

الدول العربية	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الأردن	١,٠	١,٣	٢,٢
الإمارات	١٠.١	٢,٤	٠,٤
البحرين	٣.١	٣,١	٢,١
الجزائر	٣.٨	١,١	٤,٧
السعودية	١,٤	٢,٧	١,٦
العراق	–	١٠,٠	١٢,٠
الكويت	٢,١	٢,٥	٢,٢
اليمن	٥,٦	٥,٢	٢,٧
تونس	٧,٠	٥,٤	٥,١
جيبوتي	– ٣,٧	٠,٧	٠,٨
سوريا	١,٨	١,٢	٥,٤
المغرب	١٢,١	– ٢,٠	٦,٣
موريتانيا	٤,٧	٤,٨	٣,٥
مصر	٥,٠	٥,٠	٥,٤
السودان	٤.٧	٦,٧	٥,٠
لبنان	٤,٠	٤,٠	٣,٠
ليبيا	٢,٠	٢,٦	٢,٦
عمان	٢,٩	٦,٤	٢,٩
قطر	١٠,٠	١٥,٥	١١,٥

المصدر: صندوق النقد الدولى، آفاق الاقتصاد العالمى أكتوبر ١٩٩٩، دراسات اقتصادية ومالية.

جدول رقم (٤)
الاتجاهات فى الإحصاءات الحيوية للسكان

مجموع الدول العربية	السكان						
	الحجم الكلى (ألف نسمة)		معدل النمو %	معدل المواليد لكل ١٠٠٠ من السكان	معدل الوفيات الخام لكل ١٠٠٠ من السكان	معدل الخصوبة الإجمالى	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة**	العمر المتوقع عند الميلاد بالسنوات
	١٩٩٨	١٩٩٩*	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨
الأردن	٤٧٦٣	٤٩٣١	٣,٥٢	٣١	٤,٠	٤,١	٣١,٠	٧١
الإمارات	٢٧٧٦	٢٩٣٨	٥,٨٤	١٨	٢,٠	٣,٤	١٠,٠	٧٥
البحرين	٦٤٢	٦٦٥	٣,٥٤	٢٢	...	٢,٩	...	...
تونس	٩٣٣٣	٩٤٥٧	١,٣٣	١٨	٦,٠	٢,٢	٣٢,٠	٧٢
الجزائر	٢٨٩٠٧	٢٩٣٠٨	١,٣٩	٢٦	٦,٠	٣,٥	٤٠,٠	٧١
جيبوتي	٦١٣	٦٢٥	١,٨٧	...	...	...	...	...
السعودية	٢٠٦٦٥	٢١٣٣٤	٣,٢٤	٣٢,٠*	٤*	٥,٧	٢٦,٠	٧٢
السودان	٢٩٦٢٢	٣٠٥٠٢	٢,٩٧	٣٣	١١,٠	٤,٦	١٠٥,٠	٥٥
سوريا	١٥٥٩٧	١٦١١٠	٣,٢٩	٢٩	٥,٠	٣,٩	٣٢,٠	٦٩
الصومال	٩٤٠٧	٩٥٠١	١,٠٠	...	...	...	...	...
العراق	٢١٧٩٥	٢٢٢٩٦	٢,٣٠	٣٢	١٠,٠	٤,٦	١٢٥,٠	٥٩
عمان	٢٢٨٨	٢٣٢٥	١,٦٣	٢٩	٣,٠	٤,٦	٢٥,٠	٧٣
فلسطين	...	...	...	٤٢	٥,٠	٥,٩	٢٦,٠	٧١
قطر	٥٣٩	٥٥٧	٣,٣١	...	...	...	...	..
الكويت	٢٢٧١	٢٣٦٥	٤,١٥	٢٣	٢,٠	٢,٨	١٣,٠	٧٧
لبنان	٣٤٠١	٣٥٢٧	٣,٦٩	٢١	٦,٠	٢,٤	٣٠,٠	٧٠
ليبيا	٥١٧١	٥٣٠١	٢,٥٢	٢٩	٤,٠	٣,٧	٢٧,٠	٧٠
مصر	٦٠٧٠٦	٦١٩٨٢	٢,١٠	٢٤	٧,٠	٣,٢	٥٩,٠	٦٧
المغرب	٢٨٧٨٣	٢٩٣٦٠	٢,٠٠	٢٥	٧,٠	٣,٠	٦١,٠	٦٧
موريتانيا	٢٤٩٣	٢٥٦٨	٣,٠١	٤٣*	١٤*	٦,٣*	١٤٠,٠	٥٤
اليمن	١٧٠٧٢	١٧٦٧٧	٣,٥٤	٣٩*	١١*	٦,٥*	٩٦,٠	٥٦

* البيانات لعام ١٩٩٩. **لكل ألف مولود حى.

المصدر: مصادر وطنية دولية مختلفة/ التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠٠، تقديرات أولية.

جدول رقم (٥)
موازين مدفوعات الدول العربية (١٩٩٩)*

البيان / الدول	الصادرات السلعية فوب	الواردات السلعية فوب	الميزان التجارى	الميزان الجارى	ميزان رأس المال	الميزان الكلى**
مجموع الدول العربية	١٦١٠٦٩,٦	-١٣٧٢٩٠,٣	٢٣٧٧٩,٣	٢٤٩,٣	١٠٥٠٩,٠	-٦٩٩٢,٨
الأردن	١٧٨٢,٤	-٣٣٠٢,١	- ١٥١٩,٧	٣٤٤,١	٤٩١,٤	٩٢٥,٨
الإمارات	٣٥٨٥٤,٠	-٢٩٥١٨,٩	٦٣٣٥,١	١٧٤٨,٨	٤١١,٤	١٥٣٠,٩
البحرين	٤٠٨٨,٣	-٣٣٦٩,١	٧١٩,١	- ٤٢١,٠	٢٩٩,٢	٢٥,٥
تونس	٥٨٨١,٢	-٨٠٢٥,٧	- ٢١٤٤,٥	- ٤٣٥,٨	١١٢٨,٢	٦٩٢,٥
الجزائر	١٢٤٥٢,٠	-٩٠٩٢,٠	٣٣٦٠,٠	٢٠,٠	- ٢٤٤٠,٠	-٢٤٢٠,٠
جيبوتى	٦٩,٢	-٢٦٤,٤	- ١٩٥,٢	- ١٦,٥	١٨,٧	-٦,٩
السعودية	٤٨٣٥٦,٢	-٢٥٧١٧,٥	٢٢٦٣٨,٧	- ١٧٠١,٥	- ٧١٩٥,٧	-٨٨٩٧,٢
السودان	٧٨٠,١	-١٢٥٦,٠	- ٤٧٥,٩	- ٤٦٥,٢	٤١٢,٤	١١٤,٨
سوريا	٣٨٠٦,٠	-٣٤٥٢,٠	٣٥٤,٠	٥٣٥,٠	٩٥,٠	٤٨٤,٠
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	...	...	...	...	...	...
عمان	٧٢١٧,٢	-٤٨٠١,٠	٢٤١٦,٢	- ١٨٢,٠	- ٢٨٠,٩	-١٧١,٦
قطر	٥٣٢٥,٥	-٣١٤٧,٥	٢١٧٨,٠	- ٤٣٦,٦	١٣٣٣.٠	٨٩٦,٤
الكويت	١٢٢٧٦,٦	-٦٧٠٨,٣	٥٥٦٨,٣	٥٠٥٩,١	- ٥٥٤٥,٣	٩٢٦,٣
لبنان	٦٩٥,٠	-٥٧٧٨,٠	- ٥٠٨٣,٠	- ٣٤٦٢,٠	٣٤٣,٠	٢٦٦,٠
ليبيا	٧٠٠٩,٦	-٤٩٤٧,٦	٢٠٦٢,٠	٨٠٠,٢	- ٢١٤,٦	٧٥٢,٨
مصر	٥٢٣٦,٥	-١٥١٦٤,٨	- ٩٩٢٨,٣	- ١٤٨١,٥	- ٩٨٧,٨	-٤٠٢٧,٤
المغرب	٧٤٠٢,٣	-٩٩٥٦,٨	- ٢٥٥٤,٥	- ٢٦٨,٦	١٥٦٥,٨	١٦٣٨,٦
موريتانيا	٣٧٠,٣	-٣٤٧,٠	٢٣,٣	١٠,٤	- ٥٣,٥	-٤٣,١
اليمن	٢٤٦٧,٢	-٢٤٤١,٥	٢٥,٧	١٠٣,٨	١١٠,٧	٣١٩,٨

* تقديرات أولية. ** يعكس الميزان الكلى فى بعض الدول وضع ميزان المدفوعات قبل احتساب التمويل الاستثنائى.

ملاحظة: أرقام الإجمالى لجميع البنود للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ لا تشمل الصومال والعراق.

التقرير الاقتصادى العربى الموحد عن:

المصدر: ١) بيانات من المصادر الوطنية لبعض الدول العربية.

٢) صندوق النقد الدولى، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات اتجاه التجارة. التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠٠. تقديرات أولية.

جدول رقم (٦)

التدفقات المالية والمساعدات الأجنبية لبعض الدول العربية

السنوات / الدول	صافى تدفقات رأس المال الخاص بملايين الدولارات		الاستثمار الأجنبى المباشر بملايين الدولارات		مساعدات التنمية الرسمية			
					بالدولار لكل فرد		النسبة للناتج القومى الإجمالى	
	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٩٠	١٩٩٧
الجزائر	-٤٢٤	-٥٤٣	صفر	٧	١٠	٨	٠,٤	٠,٦
مصر	٦٩٨	٢٥٩٥	٧٣٤	٨٩١	١٠٤	٣٢	١٢,٤	٢,٥
الأردن	٢٥٤	٦١	٣٨	٢٢	٢٧٥	١٠٤	٢٣,٨	٦,٨
الكويت	...	...	...	٢٠	٣	١	٠,٠	٠,٠
لبنان	١٢	١٠٧٠	٦	١٥٠	٧١	٥٨	٧,٥	١,٦
موريتانيا	٦	٢	٧	٣	١٢٢	١٠٢	٢٥,٨	٢٣,٩
المغرب	٣٤١	١٣٠٣	١٦٥	١٢٠٠	٤٤	١٧	٤,٢	١,٤
السعودية	...	...	١٨٦٤	-١١٢٩	٣	١	٠,٠	٠,٠
سوريا	١٨	٦٩	٧١	٨٠	٥٨	١٣	٦,٠	١,٢
تونس	-١٢٢	٩٠٣	٧٦	٣١٦	٤٨	٢١	٣,٣	١,١
اليمن	٣٠	-١٣٨	-١٣١	-١٣٨	٣٧	٢٣	٩,٣	٧,٣

المصدر: البنك الدولى وتقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩/٢٠٠٠، ص ٢٧٠/٢٧١.

جدول رقم (٧)

إجمالى الدين العام الخارجى القائم فى ذمة الدول العربية المقترضة ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى

(بالمليون دولار أمريكى)

الدول العربية	إجمالى الدين الخارجى*	% إلى الناتج المحلى الإجمالى
	١٩٩٩	١٩٩٩
الأردن	٧٣٢١	٩٦,٥
تونس	١١٦٥٢	٥٥,٣
الجزائر	٣٧٥٩٧	٧٨,٦
جيبوتي	٣٥٦	٦٧,٦
السودان	١٦٩١٨	١٦٣,٩
سوريا	١٨٣٣٤	١٠٣,٩
الصومال	٢٢٥٣	١,٨٦٠
عمان	٣١٠٦	١٩,٩
لبنان	٥٤١٠	٣٢,٨
مصر	٢٨٧٦١	٣٢,٣
المغرب	١٧٥٤٨	٤٩,٩
موريتانيا	١٥٣٣	١٦٣,٤
اليمن	٤١٣٧	٧٥,٩
إجمالى الدول المقترضة	**١٥٥٩٢٦**	**٥٨,٠**

* بيانات تقديرية.

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠٠ بيانات.

جدول رقم (٨)
العجز أو الفائض فى الميزانيات الحكومية
ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى
(١٩٩٨ ، ١٩٩٩)

الدول	العجز أو الفائض (مليون دولار)		النسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى %	
	١٩٩٨[١]	١٩٩٩[٢]	١٩٩٨	١٩٩٩
مجموع الدول العربية	-٣١٤٦٩	-٢٧١٣٩	-٦,٢٢	-٥,٠٠
الأردن	-٥٠٢	-٣٠٩	-٦,٨٦	-٤,٠٧
الإمارات	-٧٨٣٠	-٦٩٩٩	-١٦,٥٣	-١٣,٤٢
البحرين	-٣١٠	-٣٥٥	-٥,٠١	-٥,٣٦
تونس	-٩١	-٣٩٥	-٠,٤٥	-١,٨٨
الجزائر	-١٨٤١	-٢٤٨	-٣,٨٩	-٠,٥٢
جيبوتى	-٦	-٧	-١,١٨	-١,٢٥
السعودية	-١٢٩٣٨	-٩٧١٦	-١٠,٠٨	-٦,٩٨
السودان	-٦٥	-٦٧	-٠,٦٤	-٠,٦٧
سوريا	-٦٩٦	-٧٠٩	-٤,٣١	-٤,٣١
الصومال	--	--	--	--
عمان	-٩٧٦	-١٦٤١	-٦,٨٩	-١٠,٥٠
قطر	-٤٩٧	-٧٩٠	-٤,٧٥	-٦,٧٩
الكويت	-١٢١٤	-١٤٩٠	-٤,٧٩	-٥,٠٤
لبنان	-٢٥٩٦	-٢٣٧٨	-١٦,٠٦	-١٤,٤٢
ليبيا	--	--	--	--
مصر	-٨٢٦	-١١٨١	-١,٠٠	-١,٣٢
المغرب	-٦٢٣	-٨٧٦	-١,٧٥	-٢,٤٩
موريتانيا	٤١	٢٣	٤,١٤	٢,٤٥
اليمن	-٤٩٩	-٣	-٨,٣٣	-٠,٠٥

١) فعلية أولية.

٢) ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ٢٠٠٠ تقديرات أولية.

جدول رقم (٩)
العمالة في الدول العربية

الدول العربية	القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان		نسبة النساء من القوة العاملة البالغة ١٥ سنة وأكثر من مجموع القوة العاملة		نسبة الأطفال بين ١٠-١٤ سنة %	
	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٩٨
مجموع الدول العربية	٣٣,٩	٣٥,٩	١٤,٧	٢٣,٣	٤	٠
الأردن	٢٧,١	٢٨,٨	١٤,٧	٢٣,٣	٤	٠
الإمارات	٥٥,٤	*٥٧,٥	٥,١	١٤,١	٠	٠
البحرين	٤٣,١	٤١,٧	...	...	...	...
تونس	٣٧,٤	٣٩,٠	٢٨,٩	٣١,٢	٦	٠
الجزائر	٣٠,٤	٣٢,٧	٢١,٤	٢٦,٤	٧	١
جيبوتى	...	...	...	...	...	...
السعودية	٣٢,١	٣٢,٢	٧,٦	١٤,٨	٥	٠
السودان	٣٤,٢	٣٣,٩	٢٦,٩	٢٩,٠	٣٣	٢٨
سوريا	٢٩,٧	٢٩,١	٢٣,٥	٢٦,٥	١٤	٤
الصومال	٣٨,٨	٤٢,٢	...	...	...	...
العراق	٢٦,٢	٢٧,٣	١٧.٣	١٩,٠	١١	٣
عمان	٢٨,٢	٢٩,٣	٦,٢	١٥,٧	٦	٠
فلسطين	...	...	...	...	...	...
قطر	٦٢,٠	٥٨,٨	...	...	...	...
الكويت	٣٥,٣	٣١,٨	١٣,١	٣١,٢	٠	٠
لبنان	٣٢,٨	٣٢,٢	٢٢,٦	٢٩,٠	٥	٠
ليبيا	٣١,٤	٣٢,٤	١٨,٦	٢٢,١	٩	٠
مصر	٣٩,٨	٤٠,٧	٢٦,٥	٢٩,٧	١٨	١٠
المغرب	٣٧,٤	٣٨,١	٣٣,٥	٣٤,٧	٢١	٣
موريتانيا	٢٩,٧	*٢٩,١	٤٥,٠	٤٣,٨	٣٠	٢٣
اليمن	٢٣,١	٢٤,٣	٣٢,٥	٢٨,٠	٢٦	١٩

بيانات القوة العاملة لعام ١٩٩٨ تقديرية. * البيانات لعام ١٩٩٩.

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠٠ تقديرات أولية.

جدول رقم (١٠)

احتياطى النفط الخام والغاز الطبيعى عربياً وعالمياً (١٩٩٩)*

(مليار برميل) (مليار متر مكعب)

السنوات / الدول	النفط الخام	الغاز الطبيعي
	١٩٩٩	١٩٩٩
إجمالي أوابك	٦٣٦,٠	٣٢٢٦٧
إجمالي الدول العربية	٦٤٥,٧	٣٣٦٣٦
إجمالي دول أوبك غير عربية	١٨٩,٨	٣٤٥٥٨
إجمالى الأوبك	٨١٩,٩	٦٥٢٦٣
إجمالى العالم	١٠٣٣,٦	١٥٠٢٨٦
نسبة الأوابك للعالم%	٦١,٥	٢١,٥
نسبة الدول العربية للعالم %	٦٢,٥	٢٢,٤
نسبة الأوبك للعالم %	٧٩.٣	٤٣,٤

* عند نهاية السنة.

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠٠ تقديرات أولية

جدول رقم (١١)
بعض مؤشرات التعليم فى الدول العربية

الدول	عدد سنوات التعليم الإلزامى	معدل الأمية بين الكبار (١٥ سنة فما فوق)			
		ذكور %	إناث (%)	ذكور (%)	إناث (%)
		١٩٨٠		١٩٩٨	
الأردن	٩	١٨	٤٦	٦,٠	١٧,٠
الإمارات	٦	٣٣	٤٢	١٧,٥***	١٠,٥***
البحرين	٩	...	...	...	...
تونس	٩	٤٢	٦٩	٢١,٠	٤٢,٠
الجزائر	٩	٤٦	٧٦	٢٤,٠	٤٦,٠
جيبوتى	٦	...	...	...	...
السعودية	...	٣٣	٦٧	١٧,٠	٣٦,٠
السودان	٨	٤٩	٨١	٣٢,٠	٥٧,٠
سوريا	٦	٢٨	٦٦	١٣,٠	٤٢,٠
الصومال	٨	...	...	...	...
العراق	٦	٥٣	٧٨	٣٦,٠	٥٧,٠
عمان	...	٤٩	٨٤	٢٢,٠	٤٣,٠
فلسطين	...	...	...	...	...
قطر	...	...	...	...	...
الكويت	٨	٢٦	٣٩	١٧,٠	٢٢,٠
لبنان	...	١٧	٣٧	٩,٠	٢١,٠
ليبيا	٩	٢٩	٧٠	١٠,٠	٣٥,٠
مصر	٩	٤٧	٧٥	٣٥,٠	٥٨,٠
المغرب	٦	٥٨	٨٥	٤٠,٠	٦٦,٠
موريتانيا	٦	٥٩	٧٩	٤٨,٠	٦٩,٠
اليمن.	٩	٦٢	٩٥	٣٤,٠	٧٧,٠

*** البيانات لعام ١٩٩٩.

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠٠.

جدول رقم (١٢)
مؤشرات الإنفاق على التعليم

الدول	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومى والإنفاق العام فى الدول العربية	
	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومى الإجمالى	الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق العام الإجمالى
	١٩٩٧	١٩٩٧
الأردن	٦,٨	١٩,٨*
الإمارات	١,٨	١٦,٤**
البحرين	٤,٤	١٢,٠
تونس	٧,٧	١٩,٩
الجزائر	٥,١	١٦,٤
جيبوتى	...	...
السعودية	٨,٥***	٢٢,٨
السودان	٠,٩	...
سوريا	٧,٢***	١٣,٦*
الصومال	...	...
العراق	...	...
عمان	٤,٥	١٦,٤
فلسطين	...	...
قطر	٣,٤	...
الكويت	٥,٠	١٤,٠
لبنان	٢,٥	٨,٢
ليبيا	...	...
مصر	٤,٨	١٤,٩*****
المغرب	٥,٠	٢٤,٩
موريتانيا	٥,١	١٩,١**
اليمن	٧,٠	...

* البيانات لعام ١٩٩٦. ** البيانات لعام ١٩٩٩. *** البيانات لعام١٩٨٨.

***** البيانات لعام ١٩٩٥.

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠٠.

جدول رقم (١٣)
بعض المؤشرات الصحية فى الدول العربية (١٩٩٠-١٩٩٨)

البيان / الدول	الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلة الإجمالى			النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على:								
				مياه شرب آمنة			صرف صحى			خدمات صحية		
	عام	خاص	إجمالى	الحضر	الريف	إجمالى	الحضر	الريف	إجمالى	الحضر	الريف	إجمالى
الأردن	٣,٧	٤,٢	٧,٩	٠٠٠	٠٠٠	٩٨	٠٠٠	٠٠٠	٧٧	٩٨	٩٥	٩٧
الإمارات	٥,٤	٠,٤	٤,٥	٠٠٠	٠٠٠	٩٨	٠٠٠	٠٠٠	٩٥	٠٠٠	٠٠٠	٩٨
البحرين	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
تونس	٣,٠	٢,٩	٥,٩	١٠٠	٩٥	٩٨	٩٦	٥٢	٨٠.	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
الجزائر	٣,٣	١,٣	٤,٦	٩١	٦٤	٧٨	٩٩	٨٠	٩١	١٠٠	٩٥	٩٨
جيبوتى	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
السعودية	٢,٣*	٠٠٠	٠٠٠	١٠٠	٧٤	٩٥	١٠٠	٣٠	٨٦	١٠٠	٨٨	٩٧
السودان	٠٠٠	١,٩	٠٠٠	٨٤	٤١	٦٠	٧٩	٤	٢٢	٠٠٠	٠٠٠	٧٠
سوريا	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٩٢	٧٨	٨٥	٨٤	٨٢	٨٣	٩٦	٨٤	٩٠
الصومال	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٢٨	٣١	٦	٢	١٢	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
العراق	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٩٢	٤٤	٧٨	٨٥	٣٧	٧٠	٩٧	٧٨	٩٣
عمان	٢,١	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٨٢	٠٠٠	٠٠٠	٧٨	١٠٠	٩٤	٩٦
فلسطين	٤,٩	٣,٧	٧,٦	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
قطر	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
الكويت	٢,٩	٠,٤	٣,٣	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٠٠
لبنان	٣,٠	٧,٠	١٠,٠	٩٦	٨٨	٩٤	٨١	٨	٦٣	٩٨	٨٥	٩٥
ليبيا	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٩٧	٩٧	٩٧	٩٩	٩٤	٩٨	١٠٠	٨٥	٩٥
مصر	١,٨	٢,٠	٣,٨	٠٠٠	٠٠٠	٧٩	٠٠٠	٠٠٠	٣٢	١٠٠	٩٩	٩٩
المغرب	١,٣	٢,٧	٤,٠	٩٤	١٨	٥٥	٦٩	١٨	٤١	١٠٠	٥٠	٧٠
موريتانيا	٢,١*	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٩	٠٠٠	٠٠٠	٣٣	٠٠٠	٠٠٠	٦١
اليمن	٢,١	٣,٠	٥,١	٨٨	٥٥	٦١	٤٧	١٧	٢٤	٨١	٣٢	٣٨

* البيانات لعام ١٩٩٩.

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد، عام ٢٠٠٠.